تصوير

عمر بن عبد الهادي الكرخي

الأنوار الكاشفة

لـ "تناقضات" الخساف الزائفة

وكشف ما فيهما من الزيغ والتحريف والمجازفة

كتبها

علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري

دار الأصالة
للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى

١٤١١ هـ — ١٩٩١م

يطلب من

دار الأصالة للنشر والتوزيع

هاتف : ٩٨٥٣١٧ ـ ص. ب : ٥١٠٣

الأردن ـ الزرقاء

قال الله تعالى :

﴿لِمَ تَلْبِسُونَ الحَقَّ بالباطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُم تَعْلَمُونَ﴾ .

وقال رسول الله ﷺ :

«إنَّ مِن أشراطِ الساعةِ أنْ يُلْتَمَس العِلْمُ عند الأَصاغِرِ» .

وقال ﷺ :

«مَن ذَبَّ عن عِرْضِ أخيه بالغَيْبَةِ، كان حقّاً على اللهِ أن يُعتقَه مِن النَّار» .

وقال ﷺ :

«مَن نَصر أخاهُ بِظَهْرِ الْغَيْبِ ، نَصَرَه الله في الدُّنيا والآخرة» .

وقد قيل شِعراً :

يُقْضَىٰ عَلَىٰ المَرْءِ في أَيَّامِ مِحْنَتِهِ
حَتَّىٰ يَرَىٰ «حَسَناً» ما لَيْسَ بالْحَسَنِ

بسم الله الرحمن الرحيم

مَـدْخَــــل

إنَّ الحمدَ للهِ نحمدهُ ونستعينُـه ونستغفره، ونعـوذُ باللهِ مِن شرورِ أنفسنا، ومِن سيِّئات أعمالِنا، مَن يهده الله فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضلل فلا هاديَ له.

وأشهدُ أنْ لا إلهَ إلاّ الله وحدَه لا شريك له.

وأشهدُ أنَّ محمداً عبده ورسولهُ.

أمّـا بعـد:

فـإنَّ الحَرْبَ سِجَـالٌ بين الحَقِّ وبين الباطـلِ، وبين أهلِ الإنصاف وبينِ ذَوي الاعْتِسَاف، وبين أصحاب السُّنَّةِ وبين أذْنَابِ البدعةِ.

ومِن مِنَّةَ اللهِ جلَّ وعلا على عبادِهِ الصَّادقين المُتَّبِعين أنْ يُظهر الفِئَةَ الصادقةَ المُحِقَّةَ على الفئةِ المَفْتونةِ المُبْطِلةِ، كما قال جلَّ شأنهُ: ﴿**بَلْ نَقْذِفُ بالحَقِّ على البَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فإذا هو زَاهِقٌ**﴾.

والمُتَتَبِّعُ التاريخَ الإسلاميَّ الغـابرَ يـرى بوضـوحٍ أنَّ أهلَ البدعِ دائماً مَغْلوبون، ناكِصون، خاسِئون، مهما عَلَتْ كلمتُهم فهي إلى سُفْل، ومهما انتشرتْ رقعتهُم فهي إلى انْحِسَار، ومهما قَوِيَتْ دولَتُهم فهي إلى خَسَار!

فَلْيَهْنَأْ أهلُ السُّنَّة ودُعاتُها بالتَّمْكين ولو بعد حين، وَلْيُبشِروا بالعِزَّة ولو بعد مُدَّة، فربُّنا تبارك وتعالى يقول في مُحْكَم كتابِهِ: **﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفاءً وَأَمَّا ما ينفعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ في الأَرْضِ﴾**.

وإنَّنا ـ نحنُ دعاةَ السُّنَّة ـ نعلمُ علمَ اليقين الآياتِ القُرآنِيَّةَ العظيمة التي تَأْمُرُ بالإعراض عن الجهلةِ، والصَّدِّ عن اللَّغْو، كمثلِ قوله تعالى في صفة المؤمنين المُفلحين: **﴿الَّذين هُم عن اللَّغْو مُعْرِضون﴾**، وقولِهِ سُبحانه: **﴿خُذِ العَفْوَ وَأْمُرْ بالعُرْفِ وَأَعْرِضْ عن الجاهلين﴾**[1].

لذا؛ فإنَّنا أعْرَضْنا عن كثيرٍ من (الأَغْمار) الذين حاولوا ـ ويُحاولون ـ تَشْكيكَ العامَّةِ وأشباهِهِم بمنهجِ السَّلَفِ، ودعوةِ الكتاب والسُّنَّة، وصَفْوَةِ عُلماءِ الأُمَّة لأَنَّنا نعرفُ أَنَّهم سيموتون كما ماتَ مَن قبلَهم، إذ خَمَدَ ذِكْرُهم، وخَمَلَ اسْمُهُم، وبَقِيَ أعلامُ السُّنَّةِ معروفين، وظَلَّ علماؤها معلومين مَشْهورين، وبالحقِّ مَعْهودين ومَذْكورين:

أَوَ كُلَّما طَنَّ الذُّبابُ زَجَرْتُهُ
إنَّ الذُّبابَ إِذَنْ عَلَيَّ كريمُ

ولهؤلاء (الأَغمار) تلبيساتٌ وتدليساتٌ، يُمَوِّهون بها على الناس، ويُزَخرفون مِن خلالها باطِلَهم وضلالَهم.

---

(١) قال العلاّمة الإمامُ ابنُ قيمِ الجوزيّة في «مدارج السالكين» (٢/٣٠٤): «وليس في القُرآن آيةٌ أجمعَ لمكارم الأخلاق، من هذه الآية».

وكثيرةٌ هي (المصايدُ) التي ينصبُها هؤلاء (الأغْمار) للإيقاعِ بعامَّةِ الناسِ وأشباهِهم وأذنابهم، والهُويِّ بِهم إلى دَرْكِ أحابيلهم، وأَسَنِ آرائهم، لِيُكَثِّروا عِدَّتَهم، وينشُروا بدعتَهم!

ولا تَعْدوا هذه (المصايدُ) أنْ تزيدَ على «بسمةِ وجهٍ»، أو «حُسْن لفظٍ»، أو «تجميل مظهر»، أو «هديّة» ـ بل رشوةٍ ـ يُرَقِّقون بها قلوبَ المُغَرَّرين، أو غيرِ هذا وذاكَ مِن مظاهرَ خَدَّاعةٍ، ومناظرَ برَّاقةٍ!

ومِن هؤلاء (الأَغْمار): (خسَّافٌ) مُتهوِّرٌ، و(أَفّاكٌ) مُتَسَلِّقٌ، اسْتَسْهَلَ الطَّعْنَ والتَّجريحَ، والذَّمَّ والتَّقْبيحَ، فراحَ يُبَعْثِرُ (عباراتِهِ) وكلماتِهِ ذاتَ الشِّمالِ وذاتَ اليمين، لأدنى ريبةٍ، وأقلِّ شُبهةٍ:

لـوْ أنَّ خِـفَّـةَ عـقـلِهِ فـي رِجْـلِهِ
سَـبَـقَ الـغَـزَالَ ولـم يَـفُـتْـهُ الأرنـبُ

وإنَّني ـ بادىءَ بَدْءٍ ـ أَسْتميحُ الإخوةَ القُرَّاءَ عُذراً لِمَا سَيَلْحظونَهُ مِن شِدَّةٍ في طريقهِ الردِّ على مَن نحنُ في صَدَدِ النَّقْضِ عليه، إذ مِن الناس مَن لا يُصْلِحُهُ سِوىٰ هذا الأُسلوب.

وبخاصَّةٍ أنَّنا جَرَيْنا معه ـ قَبْلُ ـ على طريقةِ اللِّين، فَحَسِبَها ضَعْفاً، وباحَثْناه بلُطْفٍ فَظَنَّه تراجُعاً. فلم يُصْلِحْه لا هذا ولا ذاك!

والإغلاظُ في القولِ طريقةٌ قرآنيةٌ نبويَّةٌ لِمُعالَجةِ صُنوفِ المنحرفين، ومُداواةِ ألوان المخالفين، كما قال ربُّ العالَمين: ﴿وَاغْلُظْ عَلَيْهِم﴾ وقال سُبحانَه: ﴿وَلْيَجِدُوا فيكُم غِلْظَةً﴾.

ويُضافُ إلى ما قدَّمتُ أنَّ هذا (الخسَّاف) قد ضمّ إلى جهلهِ بذاءةَ لسانٍ، وقبيحَ كلام، فهو سَبَّابٌ شتّام.

ومن قواعد الشريعة قولُ أئمّتِنا: «الجزاء مِن جِنْس العَمَل»، وربُّنا سُبحانه يقول: ﴿فَجَزَاءُ سيّئةٍ، سيّئةٌ مثلُها﴾.

وأحسِبُ ـ إنْ شاء الله ـ أنَّ ردَّنا هذا ـ وبهذه الطريقةِ ـ سيكونُ رادعاً له ولأمثالهِ مِن أهلِ الأهواء والبِدَع، لأنّه كالسَّيْفِ المُصْلَتِ على ضلالاتهم، وكالرِّيح القاصِف على جهالاتِهم[1].

أكَـرِّرُ الاعتذار لِفُضـلاءِ الأبرار.. أمّـا الجَهَلَةُ الأغمار.. والمُبتدعةُ الأغرار.. مِمّن هُم على نَسَق ذلك المِعْثار.. فلعلَّ ما هنا لهم إنْذَار: ﴿فَشَرِّد بِهِمْ مَن خَلْفَهمْ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُون﴾ ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الأَبْصَارِ﴾.

وهذا الغُمْرُ (الخَسَّاف) لا يَدْري مِن العلومِ إلّا حروفاً، ولا يعرفُ مِن الفنونِ إلّا كلماتٍ وألفاظاً يتبجّح بها على المَغْرورينَ به، ويستعلي فيها على الجاهلين بحقيقتهِ.

وقد طَلَعَ علينا هـذا الغُمْرُ (الخَسَّـاف) بمصيدةٍ ذاتِ نَمَطٍ جديد، يُغَرِّرُ بها صغارَ الأسنانِ وسُفهاءَ الأحلام، الذّين مِنهم ـ بلا شَكّ ـ مَن هم ذَوو نوايا حَسَنَةٍ، وقلوبٍ طيِّبةٍ: فَتَحوا أعينَهم فلم يَرَوْا إلّا هذا (الخَسَّـاف)، فَسَحَرهم بـ (لسـانهِ)، وَغَـرَّهم ببريقِ

---

(١) وَرَحِمَ الله شيخَ الإسلام ابنَ تيميّةَ القائل: «مَن سألني مستفيداً حقّقْتُ له، ومَن سألَني متعنتاً ناقضْتُه، فلا يلبثُ أن ينقطعَ فأُكفَى مُؤنَته». «البدر الطالع» (١ / ٧٠).

(بيانِهِ)، فكـان يُلْقِي إليهم ـ للتَّلْبيسِ عليهم ـ نَظْمـاً وأشعارا : ﴿كَمَثَلِ الحمار يَحْمِلُ أسفارا﴾ !!

الـشِّـعْـرُ صَـعْـبٌ وطـويـلٌ سُـلَّمُـه
إذا ارْتَـقـى لَـهُ الَّـذي لا يَـعْـلَمُـه
زَلَّـتْ بـهِ إلـى الـحـضيضِ قَـدَمُـه
يُـريـدُ أنْ يُـعْـرِبَـه فَـيُـعْـجِـمُـه[1]

فاسْتَحْوذَ عليهم هذا الجهولُ الذي لا يعرفُ قَطاتَه مِن لهاتِهِ بكِبْرِهِ، وغُرورِهِ، وتيهِهِ، واستعلائِهِ، بل بمالِهِ وجاهِهِ (!) وعِمامتهِ وعباءَتِهِ(!!) فظنّوا ـ لِخَواءِ جَعبتِهم ـ ما عنده علماً وفَهْماً، وهو ـ في الحقيقةِ ـ عنهما بمعزلٍ!

فَـلَوْ لَـبِسَ الـحِـمَـارُ ثـيـابَ خَـزٍّ
لَـقـالَ الـنـاسُ : يـا لَـكَ مِـن حـمـارِ

وقد اسْتَعْمَلَ هذا (الخَسّاف) في سبيلِ نَشْرِ فكرتِهِ الباطلةِ، وضلالتِهِ الفاسدةِ ألواناً مِن الخداع، وأصنافاً من التَّزْوير، وأنواعاً من الكذب والْمَيْنِ :

لـي حيـلةٌ فـيـمن يَـنِـمُّ ... ولـيس في الـكـذّابِ حيـلة
مَن كـان يخْـلُقُ مـا يقـولُ ... فـحـيـلتي فـيـه قـلـيـلة

وعـظِيمُ خداعـهِ وإفْكِهِ، وكبيـرُ كذبـهِ وزُوره ظَهَرَ في تلك

---

[1] وهذا عينُ ما حَدَثَ مَعَ هذا (الخَسّاف) فيما سوَّده (نقداً) (!) لِضَبْطِ «مُلحة الإعراب»!!
ومَن جَهِلَ شيئاً عاداه!!

الدعوىٰ الفاجرة الَّتِي ادَّعاها تكفيراً لِعَلَم مِن أعلامِ الأُمّةِ، وسيِّدٍ مِن أعظمِ ساداتها، ألا وهو شيخُ الإسلامِ وعَلَم الأعلام، العلامةُ الإمامُ أحمد بن عبد الحليم ابن تيميَّة النُّميريُّ الدمشقيُّ، رحمه الله تعالى، وأَلْحَقَنا به على خَيْرٍ.

وَخَالِفَنْ تُعْرَفْ قَدِيماً قِيلا
عِنْدَ الطَّغَامِ إنْ تَشَأْ تَبْجِيلا

ولم يَأْتِ تكفيرُ هذا الغويِّ لهذا الإمام العَلَم مِن فَرَاغ، وإنّما جاءَ (انتقاماً) لأسيادهِ الغابرين مِن المبتَدعةِ الجاهلين، والمقلِّدةِ الجامدين، مِن الأشاعرة والجهميِّين، الذين نَذَرَ شيخُ الإسلام نفسَه للنقض عليهم، والردّ على تحريفاتِهم، «فأقام على غزوهم مُدّة حياته باليد والقلب واللِّسانِ، وكَشَفَ للناس باطلَهم، وبيّن تلبيسَهم وتدليسَهم، وقابَلَهُمْ بصريح المعقول وصحيح المنقول، وشفىٰ واشتفىٰ، وبيّن تناقضَهم»[1]

مِن أجلِ ذا رَفَعَ هؤلاء الضُّلّالُ عقيرتَهم بتكفير هذا الْجِهْبِذِ العَلَم الإمام، والتّنفيرِ من منهجهِ ودعوتِهِ:

ما أُبالي أَنَبَّ بالحَزْنِ تَيْسٌ
أم لَحَاني عن ظَهْرِ غَيْبٍ لئيمُ

وهذا التَّكْفيرُ هو ـ في الحقيقة ـ من تلك المصايدِ، فَقَدْ حَدَّثني مَن حَلَفَ صادقاً ـ إن شاءَ الله ـ أنَّ هذا الخَسَّاف قال له مِن

(١) ما بين القوسين مِن كلام أعرف الناس بشيخ الاسلام ابن تيميّة، وهو تلميذُهُ العلامة ابن قيمِ الجوزيّة في «الصواعق المرسلة» (١/١٥١).

فيهِ إلى أذنهِ: «لم أُكَفِّر ابنَ تيميَّة إلاّ لأُعَرِّفَ تلامِذَتَهُ (!) أنّه ليس بمعصوم»!!

كذا قال، عَمَلاً بقاعدةِ الَّذين لا يُؤْمنون باللهِ ولا باليوم الآخِر: «الغاية (تُبَرِّر) الوسيلة»!!

فأيُّ شَيْنٍ له أعظمُ مِن هذه الرذيلة؟!!

وما أجمل ما قالَه العلاَّمة بَدْرُ الدِّين العَيْني المتوفّى سنة (٨٤١هـ) شارحُ «صحيح البخاري» في تَقْرِيظهِ[1] لـ «الردّ الوافر» (ص ٢٦٤) بياناً لِحُكْم من كَفَّر هذا العَلَم الإمام:

«... فإذا كان الأمرُ كذلك: يجبُ على وُلاةِ الأمورِ أن يُعاقِبوا هذا الجاهلَ المُفْسِدَ الذي قال في حَقِّ ابن تيميَّةَ: إنّه كان كافراً! بأنواعِ التَّعْزير مِن الضَّرْب الشَّديد، والحَبْسِ المَديد.

ومَن قال لمُسلم: يا كافرُ، يرجعُ ما قاله إليه، ولا سيّما إذا اجْتَرَأ مِثْلُ هذا النَّجِسِ، وتكلّم بهِ في حَقِّ هذا العالِم، ولا سيّما وهو مَيِّتٌ، ووَرَدَ النَّهْيُ مِن الشَّارع عن الكلامِ في حَقِّ أموات المسلمين، والله يَأْخُذُ الحقَّ ويُظْهِرُهُ» اهـ.

وقال الحافظُ ابنُ حَجَر رحمه الله تعالى في تقريظٍ له أيضاً على الكتاب نفسه (ص ٢٦٣) ـ وقد أشار إليه ـ أيضاً ـ السخاويُّ في

---

(١) وهذا التقريظُ ثابتُ النسبةِ للبَدْر العَيْني رحمه الله، فإذا حاوَلَ التشكيكَ في نسبتهِ جَمّاعُ شُبَهٍ، أو مخذولٌ مُتطاول، فنقول له: قد أشار إلى هذا التقريظِ الحافظُ السخاويُّ في «الضوء اللامع» (١٠/١٣) ووصفه بأنه «غاية في الانتصار لابن تيميّة»، رغم أنوف أولئك الشانئين المشككين.

«الضوء اللامع» (٨/١٠٤) ـ : «لا يقولُ في ابن تِيميّة أنّه كافرٌ إلاّ أحدُ رجلين: إمّا كافرٌ حقيقةً، وإمّا جاهِلٌ بحالِهِ... وقد أثنى عليه وعلى علمهِ ودينِهِ وزُهده جميعُ الطوائف من أهل عصرِه..» أ. هـ.

ومِن تمام ضلالِ هذا الغَوِيِّ المخذول ـ كما حدَّثني اثنانِ من سامعيه ـ أنّه أتّهم في بعض مجالسهِ: الصحابيَّ الجليلَ مُعاوية ابن أبي سفيان رضي الله عنه بالنِّفاق.. ولَمَّح بَأنّه مِن المرتدِّين أصحاب النار!!

فماذا نقول في هذا المُكَفِّر المِعْثار؟!

وَرَحِمَ الله الإمامَ أبا زُرعةَ الرَّازيَّ القائلَ: «إذا رأيتَ الرجلَ ينتقصُ أحَداً مِن أصحاب رسول اللهِ ﷺ فاعْلَمْ أنّه زِنْديقٌ»[١].

ولقد عَلِم القاصي والداني عن (المُناظرة) التي عُقدتْ بين هذا (الخَسَّاف) وبين كاتب هذه الكلمات، ذَبَّاً عن ذلك العَلَم الإمام، وردَّاً لذلك التكفير الجائر ـ الذي هو في الحقيقةِ راجعٌ على قائلِهِ، وعلى مُدَّعيه حائر.

وأَصْلُ هذه المناظَرَةِ تَلْبيسٌ شيطانيٌّ مِن هذا (الخَسَّاف) وأعوانِهِ ـ ومُريديهِ وَأَخْدانهِ، إذْ قد لَبَّسَ هذا (الخسَّاف) على مُناقِشهِ بأنَّ المجلسَ مجلسٌ خاصٌّ تتمُّ فيه مُباحَثةُ مسألتيْنِ اثْنتيْن، فإذا الأَمرُ قد دُبِّرَ بلَيْلٍ، وحِيكَتْ فيه مَصْيدةٌ شَوْهاءُ! يُراد منها الإيقاعُ بدُعاة السُّنَّة! فَنُصِّبَ حَكَمٌ.. وعُقِدت مُناظرةٌ!

(١) «الكفاية» (ص ٩٧) للإمام الخطيب البغدادي.

ولم نَكُن لِنَقْبَلَ بهذا ـ لو عَرَفناه ـ لأنَّ نهجَ السَّلف مجانبةُ أهلِ البدعِ ، والبُعْدُ عن مُناظَرتهِم :

قال الإمامُ الأوزاعِيُّ : «لا تُمَكِّنُوا صاحبَ بدعةٍ مِن جَدَلٍ ، فَيُورِثَ قلوبَكم مِن فِتْنَتِهِ ارْتَياباً»[1] .

و «دَخَلَ رجلانِ مِن أهل الأهواءِ على محمد ابن سيرين ، فقالا : يا أبا بكرٍ ، نُحَدِّثُك بحديثٍ! فقال : لا ، قالا : فنقرأُ عليك آيةً مِن كتاب اللهِ! فقال : لا ، لتقومانِ عنِّي ، أو لأَقومَنَّ»[2] .

ولكنّهم يُلَبِّسون . . ويكذبون . . ويُمَوِّهون!

وقد قال العلامة البَرْبهاريُّ : «المُجالسة للمنُاصحة فَتْحُ بابِ الفائدةِ، والمُجالسة للمناظره غَلْقُ باب الفائدة»[3] .

وما أجملَ ما قيلَ:

وإذا جَلَسْتَ إلى الرجالِ وأشْرَقَتْ
فِي جَوِّ باطِنِكَ العلومُ الشُّرَّدُ
فاحْذَرْ مُناظَرَةَ الجهولِ فإنّما
تغتاظُ أنتَ ويستفيدُ ويَحْرَدْ

ومع هذا وذاك . . حَدَثت المناظرة . . وأُعقبت بمُكابَرَة . .

وابنُ اللَّبُونِ إذا ما لُزَّ فِي قَرَنٍ
لم يَسْتَطِعْ صولةَ البُزْلِ القناعيسِ

---

(١) أخرجه ابنُ وضّاح في «البدعِ والنهي عنها» (ص ٥٣)

(٢) رواه الدارمي (١/ ١٠٩) واللالكائي (٢٤٢).

(٣) «سِيَر أعلام النبلاء» (١٥/ ٩١).

إذْ لمَّا حُوقِق هذا (الخَسَّافُ) في ذلك، وبُيِّنَ لأهل الحَقِّ أنّه في التعصُّب هالك: تَراجَعَ على مَلأ مِن الناس، لكنّه في الحقيقة نكّاس، فما إنْ خلا بنَفْسهِ، حتى أتىٰ بدلسهِ، فَنكَصَ على عقَبْيهِ، جالباً لعقلهِ الوَيْهِ، مُتجاهلاً عقولَ أصحابهِ، ومَن لا يُفرِّق بين قِشْرهِ ولُبابهِ! وكذا الذين هم به مَخدوعون، وفي «تَفلْسُفهِ» مغرورون!

ومَــن جَـهِـلَتْ نـفـسُـه قَــدْرَه
رأىٰ غـيـرُه مـنـه مـا لا يَـرىٰ

وإنّي لمّـا أتـذكّـرُ ذلـك (الخسّـاف) وكلمـاتـهِ العِجـاف، وأستحضرُ مواقِفَه المُلتويـةَ، وأساليبَـه الحَلَزونية التي قَلَبَ فيهـا الحَقَّ باطلاً، وجَعَـلَ بها البـاطِلَ حَقّـاً، أعجبُ أشَدَّ العَجَبِ مِن ضلالهِ، وسوءِ أحوالهِ، وفساد مقالهِ، إذْ هو ـ عامَلَه الله بعدلهِ ـ قد عَكَسَ نتيجةَ المناظرةِ ـ كذباً وزوراً، جاعلاً ما عليهِ له، بالرُّغم مِن وضوحِ الصَّوْلةِ ـ ولله الحمد ـ لأهل السُّنَّةِ عليه، وذلك باعترافِ الحَكَم الذي هو قد جَلَبه وطَلَبَهُ وَفَرَضَهُ![1].

فَـأُذَكِّر هـذا (الخَسَّاف) بقـولِ ربِّ العـالَمينِ ـ إنْ كـانت

(١) وبالتّالي نحن لم نَرْفُضْه، رضوخاً للأمرِ الواقع، وبخاصّة أنّنا كُنّا أمامَ أناسٍ ينتظرون هفوةً.. أو زلّةً.. ليحمّلوها ما لا تحتمـلُ مِن معاني التـراجُعِ والنُّكوص و.. و..

ومع هذا ـ ولله الحمدُ ـ فقد أظهرنا الله عليهم؛ وحَكَمَ الحَكَمُ الذي هو مِن بابَتِهم ـ ولو بعد حين وَلأْيٍ ـ إذ أَنْطَقَهُ الله بالحق أنّه: «لا يجوزُ تكفيرُ شيخ الإسلام ابن تيميّة» كما هو لفظُه تماماً من أشرطة التسجيل، وهو ما جئنا ـ أصلاً ـ من أجله.

الذِّكرىٰ تنفعُه ـ : ﴿ ولا تَلْبِسُوا الحَقَّ بالْباطِلِ وتَكْتُموا الحَقَّ وأنْتُم تَعْلَمون﴾ .

ولقد صَدَقَ مَن قال :

وقُل لِلْعُيونِ الرُّمْدِ : للشَّمْس أعينُ
سِواكِ تَراها في مَغِيبٍ ومَطْلِعِ

وقد قيلَ :

ومهما تَكُنْ عند امرِىءٍ مِن خليقةٍ
وإنْ خالَها تَخْفىٰ على الناس تُعْلَمِ

قلتُ :

وإنّي لَأجزمُ ـ إنْ شاء الله ـ أنَّ فيما سَبَقَ مِن كلماتٍ وإشاراتٍ كِفَايَةً لِمَنْ أَنْصَفَ، وبالحقِّ اعْتَرَف، ومِن العلمِ اغْتَرَف . . أمّا المُكابِرُ . . فلو جِئْتَه بألفِ آيةٍ فلن يرجعَ عمّا يقولُ، لأنّه عُرِف بفكرةٍ، وعُرفت فكرةٌ بهِ، فيصعُبُ على نفسهِ الأمّارةِ بالسُّوءِ الرجوعُ إلى الحَقّ، والعَوْدُ إلى رشيد النهجِ ، ﴿**يُجادلونك في الحَقِّ بَعْدَ ما تَبيَّنَ**﴾ .

ألم تَرَ أنَّ الحقَّ تَلْقاهُ أَبْلَجا
وَأنَّك تَلْقىٰ باطِلَ القَولِ لَجْلَجا

ولكنَّ العَجَبَ لا ينقضي مِن هذا الغُمْر المتهوِّر (الخَسَّاف) الذي اتَّخَذَ سُلَّماً للجاهِ والشهرةِ: الطَّعْنَ في عُلماءِ الأُمَّةِ، والقَدْحَ في صفوةِ الأئمَةِ، إذ قد طَلَعَ علينا هذا الجهولُ ـ أخيراً ـ بعدَّة

«تساويذَ» و «رسائل» يظنُّها ـ بزعمهِ وهواه ـ «ردوداً» على دُعاةِ السُّنَّةَ وأهلها، مَعَ أنّها ـ كُلَّها ـ شواهدُ مُؤَكِّدةٌ لجهلهِ، ودلائلُ كاشفةٌ لزورهِ وخَطَلِهِ!

ما يَضُرُّ البحرَ أمسى زاخِراً
أنْ رمى فيه غُلامٌ بِحَجَر

لكنّه ـ لِغُرُورِهِ وَتِيهِهِ ـ مَلأَهَا عباراتٍ جوفاءَ، لا تَنْطَلي إلّا على البُلَهاءِ، الذّين يقنعونَ بزخارفِ الكلمات، وتَغرُّهم بَهارِجُ الحروف، مِن غير تَمْييزٍ بين الأقاويل ، وبلا معرفةٍ لما تصحبُه الحُجَّةُ ويُقارِنُه الدليل!

ومَن خَفِيَتْ عليه الشمسُ حيناً فكيف تُراه يظفرُ بالسُّهَاءِ
وَمن أعياهُ نورُ مِن نهارٍ فكيفَ يرومُ إدراكَ البَهَاءِ

ولو أنَّ طالبَ علمٍ مبتدئاً مُنصِفاً عنده أوّلِيّاتُ المعرفةِ والدرايةِ راجَعَ شيئاً مِن الذي زيَّنه وسوّده هذا المدَّعي الثَّرْثار والطاعنُ المِعْثار؛ لَرأَىٰ العَجَبَ العُجاب، وظهر له الباطلُ الذي أَلْبَسَه لَبُوسَ الْحِقِّ والصَّواب!

فلا تَقْنَع بأوّلِ ما تَرَاهُ
فَأَوَّلُ طالعٍ فَجْرٌ كذوبُ

ومِمّا يزيدُ الطِّينَ بِلَّةً ـ كما يقولون ـ هو ما غَمَرَ به هذا الغُمْرُ (الخَسَّاف) نفسَه ـ فوقَ جهلِهِ وضحالةِ تَحْصيلهِ ـ مِن بَذَاءَةِ لسانٍ، وانعدامِ أَدَبٍ، وتعالُمٍ قبيحٍ ، فليس أَحَدٌ عنده مرضيّاً، إلّا إذا كان مُقَلِّداً، صوفيّاً، أشعرِيّاً؛ يُوافقُ مشربُه مشربَه، ويُطابقُ رَأْيُهُ رأيَه.

وكنتُ قد كتبتُ مرّةً «وَرَقاتٍ» وصفتُ فيها هذا (الخَسَّاف) بأنّه: «إذا كَتَبَ فإملاؤه خَرَاب، وإذا تكلّم فَلُغَتُهُ يَبَاب، وإذا نَقَلَ فنقْلُهُ سراب» . . فلّما قَرَأَ ذلك شاطَتْ ظنونُه، وجُنَّ جنونُه، فكأنّه قال في نفسهِ لنفسهِ:

إذا ما ماتَ بَعْضُك فابْكِ بَعْضاً
فإنَّ البعضَ مِن بعضٍ قريبُ

. . فَطَفِق يكتُبُ. . . ويُسَوِّدُ. . . ويَرُدُّ. . لعلّ وعسىٰ. .

وأنّىٰ لمثلِ هذا الجاهلِ الأصمِّ معرفةُ الخَطَإ مِن الصواب، وهو خالي الوِفاض . . مَدَلِّسٌ شَغّاب. . مُحَرِّفٌ كَذّاب!؟

وإذا ما خَلا الجبانُ بأرضٍ
طَلَبَ الطَّعْنَ وَحْدَه والنِّزالا

. . وبالرُّغمِ مِن هذا كُلِّهِ فإنّي قد ظَلَلْتُ مُعْرِضاً عن كَشف عُوارِهِ، وهَتْك أسرارِهِ متجنّباً الردَّ عليه، مُتَمثِّلاً قولَ مَن قال:

وذي سَفَهٍ يُواجِهُني بجهلٍ
فأكرهُ أنْ أكونَ له مُجيبا
يزيدُ سفاهةً فأزيدُ حِلْماً
كعودٍ زادَهُ الإحراقُ طِيبا

وبناءً على إلحاحِ بعضٍ مِن المُحِبِّين مِمّن يرغبونَ بالخير، ويُريدون الحَقَّ؛ رأيتُ أخيراً أنْ أكتبَ هذه «الوَرَقات» لعلّها تُوقفُ تَهَوُّكَ هذا (الخَسَّاف) المنحرف، وإلاّ فَتُوقظُ الغَفْلىٰ مِن أصحابِه،

وتُنَبِّهُ مَن أغْلَقُوا عقولَهم عن الحَقِّ وبابِه، لعلَّهم مِن سُباتهم يُفيقون، ومِن نومتِهم يستيقظون، فيعرفونَه ويكتشفونَه، وعَمَلاً بقولِ ربِّنا: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُ للنَّاسِ ولا تَكْتُمونَهُ﴾.

ولن يكونَ رَدِّي هنا مفصَّلاً مطوَّلاً، إذْ المِدادُ أغلىٰ مِن أن يُهْدَر بالإطالةِ في تعقُّب جاهلٍ وَضيع، ومُتَحَذْلِقٍ رقيع، وإنّما أكتفي بنُبَذٍ وإشاراتٍ، تَدُلُّ على ما في تسويداتـهِ مِن جهالاتٍ وطامَّات، ورَحِمَ الله مَن قال: «العلمُ نُقطةٌ كثَّرها الجاهِلون».

وما تعقُّباتُ الخسَّاف كلُّها، وردودُه جميعُها في الحقيقةِ «إلاّ وَخَزات مُرْجِفٍ، وطُعون مُتَسَرِّع، وهي مواقفُ يتشفَّىٰ بها مَن في قَلْبِهِ عِلَّةٌ، وفي دينِهِ رَهَقٌ وذِلَّةٌ»[1].

وما أجملَ ما قاله العلاّمةُ الإمامُ ابنُ حزمٍ الأندلسيُّ:

«لا آفةَ على العُلومِ وأَهْلِها، أضرُّ مِن الدُّخلاءِ فيها وهم مِن غير أهلِها، فإنَّهم يجهلون، ويظنُّون أنَّهم يعلمون، ويُفْسِدون، ويُقَدِّرون أنَّهم يُصْلِحون».

وقد قِيلَ قديماً: «مَن جَرَّ أذيالَ الناسِ بباطِلٍ، جَرُّوا ذيلَه بحقٍّ».

---

(١) «الردّ على المخالف» (ص ٨٨)، للأخ الشيخ بكر أبو زَيْد.

تناقُضات . . . أم تَمْويهات؟

ظَهَرَ لبعضِ المُتعالِمين كتابٌ ـ قريباً ـ زَعَمَ مُسَوِّدُهُ له تسمِيةً (غَرَّارة)، هي «تناقُضات الألبانِي . . . »! ولو قُلبت على قائلها لَلَبِسَتْهُ لَبوساً لا انفكاك له منها، مُضافاً إليها عليه: «. . وكَذِبات الخَسَّاف الفاضحات»!

ومَن يُكفِّر أعلامَ الأُمَّةِ يَسْهُلُ عليه ـ لِخَوَاء قلبهِ ـ ما هو دونَ ذلك مِن طَعْنٍ أو تَشْهِير، ولو بالكذب والتَّحْقير!

ولقد كانَ الواقفون على هذا الكتاب أصنافاً مِن الناس:

أ ـ جَهَلَةٌ حاقدون: «كُلَّما نَعَقَ بهم ناعِقٌ اتَّبعَوه»[1]، رَأَوا اسمَ الكتاب، ولم يعرفوا حقيقته، لكنَّهِ يُوافقُ أهواءَهم، ويُطابقُ حِقْدَهم، فَتَوَاصَوْا بِهِ مِن غير فَهْمٍ ولا نَظَرٍ!

ب ـ حَسَدةٌ ماكِرون: رَأَوْا في الكتاب ـ وهم به جاهِلون ـ مُتَنَفَّساً لمكنونِ قلوبهم، ودفين حَسَدِهم:

حَسَدوا الفتىٰ إذْ لم ينالوا سَعْيَهُ
فالقومُ أعداءٌ له وخصومُ

كَضَرائرِ الحَسْنَاءِ قُلْنَ لِوَجْهِهَا
حَسَداً وَتِيهاً إنَّه لَدميمُ

ج ـ طلبةٌ حائرون: غَرَّهم ذِكرُ الأرقامِ وأسماءُ الكتبِ،

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧ / ٢٠٧).

ومقابلةُ الأحاديثِ، فتوهَّموا أنَّ سائرَ ما فيه حَقٌّ وصواب، وهو غَلَطٌ بلا ارتياب، لكنّهم في معرفةِ الحقيقةِ راغبون، وعند ظهور الحَقِّ مستجيبون.

وأقول لهؤلاء: عليكم بالأصول والحُجج، والبَراهينِ والأدلّة، ولا يَغُرَّنّكم تمويهُ المجادلين، ولا جَدَلُ المُمَوِّهين، وتذكَّروا كلمةَ الإمام مالكٍ رحمه الله: «أكلَّما جاءَنا رجلٌ أجدلُ مِن رجلٍ، تَرَكْنا ما نزل به جبريلُ على محمدٍ ﷺ لِجَدَلِهِ»[1].

بهذا تذهبُ حيرتُكم، ويزولُ شَكُّكُم.

د ـ طَلَبةٌ مُنْصِفون: عَرَفوا جَهْلَ (الخَسَّاف) وخَبَروا حقيقتَه، واكتشفوا زيوفَه وكذبَه، فلم يَغُرَّهم ذلك، بل جَعَلَهم هذا الكتاب بحقِّهم مستمسكين، ولدعوتِهم ناشرِين مُظْهرين.

ولمّا سرّحت نَظَري فيما (سوّده) هذا (الخَسَّاف) تذكَّرتُ كلمةً اشْتُهِرَتْ عن الإمام عليِّ بن المَديني رحمه الله تعالى، حيث قال ـ فيما معناه ـ: (إذا رأيتَ الحَدَثَ يتعالَمُ، فاكْتُب على قفاه: «لا يُفْلِح»!

وإنّي لأقول لهذا (الخَسَّاف) المِعْثار:

أصَمَّكَ سُوءُ فهمِكَ عن خِطَابي
وأعماكَ الضلالُ عن اهْتدائي

وهُنْتَ فَكُنْتَ في عيني صَبِيًّا
أُطارِحُهُ بألفاظِ الهِجاءِ

(١) «حلية الأولياء» (٦/ ٣٢٤).

وقبلَ أن أبدأ بذكر نُبَذِ الكشفِ عن جهالاتِ هذا (الخَسَّافِ) وتحريفاتِهِ، أُصَدِّر الكلامَ بِذِكر قواعدَ علميّةٍ تخفى على كثيرٍ من الجَهَلةِ أو يُخْفونها، تُفيد الباحثين، وتُزيلُ حيرةَ الحائرين:

الأولى: أنَّ للمُحَدِّثين أقوالاً في الجَرْح والتعديل مُتَغايِرَةً، أو آراءاً في التصحيح والتضعيفِ مختلفةً، كما أنَّ للفُقهاء في مسائل الفقه والأحكام أقوالاً واختلافاتٍ: فكم مِن مسألةٍ فقهيّة للإمام الشافعيِّ فيها قولانِ! وكم من حُكم شرعي للإمام أحمد فيهِ أقوالٌ!

وهكذا! وما ذاك إلّا لاختلاف أنظارهم في الدليل سواءٌ بالكثير أم القليل، فهل يُقال في مثل هؤلاء الأئمّة: إنّهم مُتناقِضون؟!

وكم مِن حديثٍ أقرَّ الذهبيُّ في «تلخيصهِ» الحاكمَ في «مستدركهِ» على تصحيحهِ، ثم يُخالفُ ذلك في «الميزان» أو «مهذب سُنن البيهقي»، أو غيرهما؟!

وكم مِن حديثٍ أودَعه ابنُ الجَوْزيِّ في «الموضوعات» ومَعَ ذلك هو عنده في «العِلَل المتناهية»؟!

وكم مِن راوٍ وثّقه ابنُ حِبّان، ثم تراه في كتابهِ «المجروحين»؟!

وكم مِن راوٍ اخْتَلَفَ فيه قولُ الحافظِ ابن حَجَر ما بين «تقريب التهذيب» و «فتح الباري» أو «التلخيص الْحَبير»؟!

فهل يُقال لمثل هِؤلاء الحُفّاظ والجهابذة: متناقضون؟!

إنَّ المُتناقِضَ هو مَن يزعُم تناقضَهم، ويدَّعي اضطرابَهم.

والحَقُّ أنَّ هذا مِن تَغيرُّ الاجتهاد:

قال العلاّمةُ اللكنويُّ في «الرفع والتكميل» (ص ١١٣):

«كثيراً ما تجدُ الاختلافَ عن ابن معين وغيرهِ مِن أئمّةَ النَّقْد في حَقِّ راوٍ، وهو قد يكونُ لِتَغَيُّر الاجتهاد، وقد يكونُ لاختلاف كيفية السؤال».

ولكي لا أُخْلِيِ المقامِ مِن زيادة إيضاحٍ، أضربُ بعضَ الأمثلةِ على ذلك:

١ - حديث «مَن اكْتَحَلَ فَلْيُوتِرِ، من فَعَلَ فقد أَحْسَنَ، ومنَ لا فلا حَرَج...»:

أعلّه الحافظُ ابنُ حَجَر في «التلخيص الحبير» (١/١٠٢، ١٠٣)بجهالةِ الحُصَيْنِ الحُبْراني.

ومَعَ ذلك حَسَّن إسنادَه في «فتح الباري» (١/٢٠٦)!!

٢ - حديثُ نزولِ قولِهِ تعالى: ﴿فيهِ رجالٌ يُحِبوُّن أن يتطهَّروا﴾ في أهل قُباء:

ضعَّف الحافظُ ابنُ حَجَر إسنادَه في «التلخيص الحبير» (١/١١٣).

لكنّه صّحح سنده في «الفتح» (٧/١٩٥) وفي «الدراية» (١/٩٧).

٣ - حديثُ ابنِ عُمر مرفوعاً: «أُحِلّت لنا ميتتان ودمان..»:

أورده في «بُلوغ المَرَام» (رقم : ١١) وقال : «وفيه ضَعْفٌ» .

ثم خَلَصَ في «التلخيص الْحَبِير» (١ / ٢٦) إلى تصحيحه .

٤ ـ حديث : «إنّ الله وملائكته يُصَلُّون على الصُّفوفِ الأُوَل» :

صحّحه النووي في «المجموع» (٤ / ٣٠١) .

واقتصر في «رياض الصالحين» (رقم : ١٠٩٠) على تحسينه .

٥ ـ حديث : «اذكروا هاذمَ اللذّات : الموت» :

حسَّنه الحافظُ ابنُ حَجَر في «تخريج الأذكار» ـ كما في «الفتوحات الربانية» (٤ / ٥٠) .

وأقرّ ابنَ حِبّان والحاكمَ وابنَ طاهرٍ وابنَ السَّكَن على صحّته في «التلخيص الحَبير» (٢ / ١٠١) .

٦ ـ إدريس بن يزيد الأَوْديّ : وثّقه الحافظُ ابنُ حَجَر في «التقريب» ، وضعّفه في «الفتح» (٢ / ١١٥) .

٧ ـ نَوْف بن فَضَالةَ : قال عنه الحافظُ في «التقريب» : «مستور» ، وحكم في «الفتح» (٨ / ٤١٣) بأنّه : «صدوق» .

٨ ـ عبد الرحمٰن بن عبد العزيز الأَوْسي : قال عنه الحافظُ في «التقريب» : «صدوق يخطىء» ، وضعّفه في «الفتح» (٣ / ٢١٠) .

٩ ـ صحّح الحافظُ ابنُ حَجَر في «النُّكَت على ابن

الصلاح» (١/ ٣٥٥ ـ ٣٥٦) حديثاً مِن روايةِ محمد بن عَجْلان.

مَعَ أنّه في «أمالي الأذكار» (١/ ١١٠) بَيَّن أنَّ حديثَه لا يرتفعُ عن مرتبةِ الحَسَن.

١٠ـ نَقَل الحافظُ ابنُ حَجَر في «التلخيص الْحَبير» (٤/ ١٧٦) عن النووي في «الروضة» قوله في حديث: «لا نَذْر في معصية» أنه: «ضعيفٌ باتِّفاق المُحَدِّثين»!

فتعقَّبه الحافظُ بقولِهِ: «قد صحّحه الطحاويُّ وأبو عليّ بن السَّكَن، فأين الاتِّفاق»؟

١١ـ قال النووي في «المجموع» (٢/ ٤٢) في حديث مَسِّ الذَّكَر: «هل هو إلّا جُزْءٌ منك!»: «إنّه ضعيفٌ باتِّفاق الحُفَّاظ».

والحديثُ قد صحّحه ابنُ حِبّان، وابن حزم، والطبراني، وابن التُّرْكمانيّ، وغيرهُم.

لذا، قال ابنُ عبد الهادي في «المُحَرَّر» (ص ١٩): «وأخطأَ مَن حكىٰ الاتِّفاقَ على ضَعْفِهِ».

قلتُ:

وغيرُ هذا وذاك كثيرٌ مِن أمثالِهِ.

فهل يُقال في مثل هؤلاء العُمُدِ مِن الأئمّة: إنَّهم مُتناقِضون؟!

لا، وألفُ لا، إنّما تغيَّر اجتهادُهم، وظَهَرَ لهم في حينٍ ما لم يَظْهَر لهم قَبْلُ، فهم مَأجورون أَوّلاً وأخيراً، بَدْءاً وانتهاءاً.

ويُؤخَذُ مِن أقوالهم آخِرُها، أو مَا كان مصحوباً بدليلِهِ وبُرهانِهِ.

أقولُ: إذا اتَّضَحَتْ هذه القاعدةُ الأُولى فهي كافيةٌ لنقض كلامِ كُلِّ مغرورٍ خَسَّافٍ مِن أساسِهِ...

وعليهِ؛ فالأحاديثُ القليلة التي اخْتَلَفَ فيها قولُ شيخنا العلّامة مُحدِّث العَصْر ـ رُغم أنوف الشَّانِئِين ـ إنّما هي من هذا الباب، فما يُقالُ في شيخنا يُقالُ في عُلمائِنا وأئمتنا!

ولا أحْسِبُ أنَّ منصفاً ـ بعد الذي سَبَقَ بيانُه ـ يزعُمُ تناقضاً، أو يدَّعي اختلافاً!

القاعدةُ الثانيةُ: أنَّ كَمَّاً مِن الأحاديثِ التي اختلفت فيها كلمات الأئمّة والعُلَماء ـ ومنهم شيخنا ـ هي من نَوْع الحديثِ الحَسَن الذي يَعْسُرُ ضَبْطُ قاعدةٍ فيهِ، لدقّته، وعُلُوِّ كَعْبِ النَّاقِدِ فيهِ.

قال الإمامُ الحافظُ شمسُ الدين الذهبيُّ في كتابه النافِع «المُوْقِظة» (ص ٢٨ ـ ٢٩):

«.. ثم لا تَطْمَعْ بأنَّ للحَسَن قاعدةً تندرجُ كُلُّ الأحاديثِ الحِسَانِ فيها، فَأَنَا على إياسٍ مِن ذلك، فكم مِن حديثٍ تردَّد فيه الحُفَّاظُ، هل هو حَسَنٌ أو ضَعيفٌ أو صحيح؟ بل الحافظُ الواحدُ يتغيَّرُ اجتهادُهُ[1] في الحديثِ الواحِدِ، فيوماً يَصِفُهُ بالصِّحَّةِ، ويوماً يَصِفُهُ بالحُسْن، ولربّما اسْتَضْعَفَهُ!

---

(١) وانظر مثالاً تطبيقياً ـ عدا ما مضى ـ في «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ١٦٩).

وهذا حق، فإنَّ الحديثَ الحَسَنَ يَسْتَضْعِفُهُ الحافظُ عن أن يُرَقِّيَهُ إلى رُتْبة الصحيحِ، فبهذا الاعتبار فيه ضَعْفٌ ما، إذ الحَسَن لا ينفك عن ضَعْفٍ ما، ولو انْفَكَّ عن ذلك لصحَّ باتِّفاق» أ. هـ.

فأين هذا الكلامُ العالي مِن سَفْسَاف (الخسَّاف)؟

وقال شيخنا حفظه الله في «إرواء الغليل» (٤/ ٣٦٣):

«إنَّ الحديثَ الحَسَنَ لغيرِهِ، وكـذا الحَسَن لذاتـهِ مِن أَدَقِّ علوم الحديثِ وأصعبها، لأنَّ مدارَهُما على مَن اخْتَلَفَ العُلماءُ في رُواتـهِ، ما بين مُـوَثِّقٍ ومُضَعِّفٍ، فلا يَتمكَّنُ مِن التـوفيق بينَها أو ترجيحِ قولٍ على الأقوالِ الأُخرى إلا مَن كان على علمٍ بأصُول الحديثِ وقواعدِهِ، ومعرفةٍ قويّةٍ بعلم الجرح والتعديل، ومـارَسَ ذلك عَمَليّاً مُدَّةً طويلةً مِن عُمرِهِ، مستفيداً مِن كُتب التخريجات، ونقد الأئمّة النُّقَّاد، عارفاً بالمُتَشَدِّدين منهم والمُتساهِلين، وَمن هُم وَسَطٌ بينَهم، حتّى لا يقَعَ في الإفراط والتفريط، وهذا أمْرٌ صَعْبٌ، قلّ مَن يصيرُ له، وينالُ ثَمرَتَه، فلا جَرَم أنْ صار هذا العلمُ غريباً بينَ العُلماء، والله يختصُّ بفَضْلِهِ مَنْ يَشاءُ».

قلتُ:

وهذا الكلامُ العلمِيُّ المتينِ المُحَرَّر مَعَ ما نَحْنُ فيه مِن رَدِّ الجهالات، وكشف السَّفاهات؛ يُذَكِّرني بقولِ من قال: «لو سَكَتَ مَن لا يدري لسَقَطَ الخلافُ»!

فكيف والمُتَكَلِّمُ جهولٌ (خسَّاف)!؟

القاعدة الثالثة : أنَّ قولَ العالمِ في سَنَدِ حديثٍ : «إسناده ضعيفٌ» ، لا يتنافىٰ مَعَ قولِهِ في الحديثِ نفسِهِ في موضعٍ آخَرَ : «حديثٌ صحيحٌ» أو : «حديثٌ حَسَنٌ» .

لأنَّه قد يكونُ السَّنَد ضعيفاً ، لكنَّه يُصَحَّح أو يُحَسَّنُ بطُرُقِهِ أو شواهدِهِ أو مُتابعاتِهِ[1] .

والناظِرُ في تَطْبيقات العُلَماء والمُحَدِّثين يرىٰ ذلك بأقل نظرةٍ ، وأدنى تأمُّلٍ .

فَهَل يُقال في مثلِ هذا : تناقُضٌ ؟؟

اللهمَّ غُفْراً !

القاعدةُ الرابعةُ : «البَليغُ مَن عُدَّتْ هَفَواتُه ، والجَوَادُ مَن حُصِرتْ عَثَراتُه»[2] ، و «الكاملُ مَن عُدَّت سَقَطاتُه»[3] :

ورحم الله الإمامَ الحافظَ العابدَ عبد الله بنَ المبارك القائلَ : «إذا غَلَبت محاسِنُ الرجلِ على مساوئِهِ ، لم تُذكر المساوىء ، وإذا غلبت المساوئُ علىٰ المحاسنِ لم تُذكر المَحَاسِنُ»[4] .

ولقد صَدَق الإمامُ الذهبيُّ رحمه الله القائلُ في «سيَر أعلام النبلاء» (١٦ / ٢٨٥) : «الكَمالُ عزيزٌ ، وإنّما يُمْدَحُ العالمُ بكثرةِ ما

---

(١) انظر «علوم الحديث» (ص ٣٥) لابن الصلاح ، و «النكت» (١ / ٤٧٣) للحافظ ابن حَجَر ، وسيأتي لهذه القاعدةِ مزيدُ بيانٍ وتفصيلٍ .

(٢) «طبقات السبكي» (١٠ / ٥٢) .

(٣) «السِّيَر» (٤ / ٩٣) .

(٤) «سير أعلام النبلاء» . (٨ / ٣٥٢) .

لَهُ مِن الفضائل، فلا تُدْفَنُ المحاسِنُ لِورْطَةٍ»، على فَرْضِ أن تكونَ كذلك!

وقد قيل شِعْراً :

ومَن ذا الَّذي تُرضىٰ سجاياه كُلُّها
كفى المرءَ نُبلاً أنْ تُعَدَّ مَعَايِبُه

فهذه كلماتٌ ذهبيَّاتٌ غالياتٌ، قَلَّ مَن يفهمُها أو يطبِّقُها، وبخاصَّةٍ مَعَ ضَعْفِ العلمِ، ورقَّةِ الدين، وحُبِّ الشُّهرةِ، وشهوةِ التعالُم، وغَلَبَةِ الجَهْلِ.

وحالُنا في كتابنا هذا مع (الخَسَّاف) المتهوِّك، كمثلِ ما قاله الإمام الشَّعبيُّ: «لو أصبتُ تسعاً وتسعين، وأخطأتُ واحدةً، لأخذوا الواحدةَ، وتركوا التسعَ والتسعين»[1].

هذا في زمانهِ! فكيف في زماننا؟

فلا قُوَّةَ إلاّ باللهِ.

أَقولُ :

إذا عَرَفْنا هذه القاعدةَ وأيقَنَّاها، وَجَبَ تَطْبيقُها على ما نحنُ فيه، فأقول:

على فَرْضِ صحّة جميع (!) «التناقضات» التي ادَّعاها هذا (الخسَّاف) وَزَعَمَها، فهل هي تُشَكِّلُ بالنسبةِ لمجموعِ مؤلَّفات شَيْخِنا والأحاديث التي خرَّجَها ونَقَدَ أسانيدَها عَدَداً كبيراً؟

(١) «حلية الأولياء» (٤/ ٣٢٠ ـ ٣٢١).

فالجوابُ ـ بيقين ـ عِنْدَ العارفين المُنصفين: لا، إذ قد زاد عَدَدُ كُتُبه[1] ـ نَفَعَ اللهُ بِهِ ـ على السبعين كتاباً، مِنَ المطبوع فقط.

أمّا المخطوط فله قريبُ مثلها أيضاً، إنْ لم يكن أكثر.

وعَدَدُ الأسانيدِ ـ مِن الأحاديثِ والآثار ـ التي دَرَسها وتكلّم عليها تصحيحاً وتضعيفاً، جرحاً وتعديلاً، نَقْداً وتعليلاً يزيدُ على الثلاثين ألْفاً.

هذا كلُّه على مدى ستّين عاماً بين كُتُبُ السُّنة[2] وعُلمائها.

فهل يكونُ ذلك العَدَدُ اليسيرُ ـ على التنزُّل بقَبولِهِ ـ سَبَبَاً لِأن يُكتب مثلُ هذا الكتاب الأبتر بتلك التسميةِ الكاذبةِ المُخادِعةِ؟!

أم أنّـه التـطاوُلُ الصِّبيـانيُّ، والحِقـدُ الـدفين، والبغضُ المذهبيُّ؟!

كُـلُّ الـعـداواتِ قـد تُـرجىٰ مـودَّتُـهـا
إلّا عــداوةَ مَــن لَاحَــاكَ تَـقَـلْيـدا

وإنَّ واجبَ الصِّدْقِ مَعَ الذاتِ يُلْزِمُنا بأنْ نُقِرَّ أنَّ هناك عدداً مِن الانتقادات الخسَّافيّة ـ وهو أقَلُّ مِن القليلِ ـ قد وافق الصوابَ، فنحنُ نقبلُه ولا نَرُدُّهُ، لأنَّ الحقَّ أحبُّ إلينا مِن أنفُسِنا، وقبولُنا لهذا الذي أصابَ فيـه إنّما هـو مِن باب القـاعدةِ النبـويَّةِ المعـروفةِ:

---

(١) ما بين تأليف وتحقيق وتخريج.

(٢) وفي كُلِّ يومٍ يُطبع الجديد منها، ويُنشر المزيد.
وكثيراً ما سمعتُ شيخنا حفظه المولىٰ يقول: «العِلْمُ لا يقبلُ الجُمودَ».

«صَدَقَكَ وهو كذوبٌ»[1]! لِمَا عهدناه مِن هذا (الخسَّاف) مِن تضليلٍ وتحريفٍ، وكذبٍ وتزييفٍ.

ويغلبُ على الظنِّ أنَّ هذه الإصاباتِ اليسيرة لم تكُن مِن هذا المجهولِ صادرةً عن علم ودراية، كيف وهو معهما في خصام! بَلْ رُبَّما كانت فلتةً ورميةً مِن غير رام!

أقولُ هذا كُلَّه أيضاً على فَرض أنَّ الكتابَ كُلَّه مِن جُهْدِ هذا (الخَسَّاف) وإعدادِهِ (!) وإنِّي لأَعْلَمُ أنَّه ليس له فيه كبيرُ جُهدٍ إلاّ (النَّسْخ) و (التسويد)! وهو يعلمُ - كما أنا أعلمُ - مَن هو صاحبُ فكرة الكتاب وصاحبُ هذه الملاحظات والانتقادات[2]!!!

ولقد قال النبيُّ ﷺ - فيما رواه الشيخانِ -: «المُتَشَبِّعُ بما لم يُعْطَ كلابِسِ ثَوْبَيْ زُورٍ»!!

ثم بَعْدَ هذا كُلِّه سأضربُ أمثلةً مِن تحريفِهِ، وتلاعُبِهِ، وتدليسهِ، وتلبيسهِ، وأغلاطهِ حتى تزدادَ عند المُنصفين الطمأنينةُ بثبوتِ ما ذكرتُه مِن قواعدَ، وبترسيخ ما شرحتُهُ مِن أُسُسٍ علميّة، تهدمُ دعاوىٰ هذا المجهولِ مِن أُسِّها، وتنقُضُ مزاعمَ هذا (الخَسَّاف) مِن جذورها، والله الهادي إلى سواءِ السَّبيل، والقاصِمُ ظهورَ الجَهَلةِ الظالمين، والواهِبُ العقولَ للسُّفهاءِ المَخْبولين، فاللهمَّ اهْدِ .. أو اقْصِم .. أو اشْفِ!

---

(١) رواه البُخاري (٤/٣٩٦) عن أبي هُريرةَ.

(٢) مَعَ كَوْنِ أحدهما شافعيًا أشعريًا، والآخر حَنفيًا ما تُريديًا، لم يَجْمَعْهُما إلاّ عداءُ نَهْجِ السَّلَفِ ودعوةِ الكتابِ والسُّنّةِ، النابذةِ للتقليد والعصبيّةِ.

صُوَرُ مِن تَلْبيساتهِ، ونماذجُ مِن تدليساتهِ:

وقبلَ أنْ أُبيِّنَ ذلك أُريدُ نقلَ كلمةٍ كَتَبَها أَحَدُ الَّذين يثِقُ بهم هـذا (الخَسَّاف)، ولا زَالَ يَصِلُهُ ويتـردَّدُ عليه، حيث كَتَبَ على نُسخةٍ من كتابهِ «التناقضات» ما نصُّه، ومِن خَطِّه أنقلُ:

(لا تَنْطلي أخطاؤك إلاّ على غبيٍّ أو جاهلٍ أو حاقدٍ مِثْلِك، وأنتِ يا (...) ـ للأسَف ـ جمعْتَ الأوصافَ الثلاثةَ في كتابِـك هذا، وما اعترضْتَ به على الشيخ ناصر ـ حفظه الله مِن أمثـالك الجَهَلة ـ يُنْبِىءُ ويُومىءُ أنّك ما قَرأْت كتاباً في الحديثِ وأُصولِهِ في حياتِك، ولا أستبعدُ هذا، لأنَّ غايتَكَ الشُّهْرَةُ لا العلم، اللهمّ لا تُؤاخِذْنا بما فَعَلَ السُّفَهاءُ مِنّا).

ولقد أَعْجَبَني مَثَلٌ ذَكَرَه لي بعضُ الإخوةِ الأفاضل لمّا اطَّلَع على «التناقُضات»: «إذا أرَدْتَ أن تُعْرَفَ فَبُلْ في ماء زمزم»!!!

فلم يجد (الخسَّافُ) إلاّ عَلَمَ الأُمّةِ ومحدِّثَ العَصْر لِيَكْتُبَ فيه ما كَتَبَ، مُنْفِقاً (أموالَه) على طبع الكتـابِ بأغلى الأثمـانِ، مُـرَوِّجاً لـه بأرخصِ الأسعـار!!! ﴿فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً﴾ لأنّه وأمثـالَه لا يفعلونَ ذلـك ابتغاءَ مـرضاةِ الله، وإنّمـا إفساداً، وتَضليلاً، وتَنفيراً، وما تكفيـرُ هذا الجهـول (الخَسَّاف) لِشيخِ الإسلامِ ابن تيميّة عنك ببعيدٍ!

فهل هذه فِعَالُ مَن عنده تقوى تردعُ، أو إيمانٌ يمنعُ؟!

وهذا (الخَسّاف) في فِعْلَيْهِ هذين إنّما يُرِيدُ لَفْتَ الأنظار إليه، ليقولَ للمغرورينَ بهِ، المفتونين بباطِلِهِ: ها أَنَذا!! قد رددتُ على أكابِرِ عُلماءِ السُّنَّة قديماً وحديثاً.. فاعْرِفوني!!

.. نعم.. لقد عَرَفْناكَ بالجهلِ والتعالُم والتطاوُلِ، فكأنّك تقولُ بنفسك لنفسك: «إذا كُنت خاملاً فتعلَّق بعظيمٍ»!!!

وما أجملَ ما قيلَ في أمثال هؤلاء النَّوْكىٰ:

فَــوَا عَـجَبـاً كـم يَـدَّعي الـعـلمَ نـاقِصٌ
وَوَاأَسَفـاً كم يُـظْهِـرُ الـنقصَ فـاضِـلُ
وقـال الـسُّهىٰ لـلشَّمْسِ أنـتِ خـفـيَّـةٌ
وقـال الـدُّجىٰ للصُّبْـحِ لـونُـك حـائِـلُ
وطـاوَلَـتِ الأرضُ الـسـمـاءَ سفـاهـةً
وفـاخَـرَتِ الشُّهْبَ الحَصَـا والجنـادِلُ

وأقولُ هُنا ما قالَهُ بعضُ أفاضِلِ عصرنا في أمثالِ هؤلاءِ الجَهلةِ المُتعالِين: «ما لَنَا ولهؤلاءِ! شَغَلونا برخيصِ عِلْمِهِم»!

ومِن نافلةِ القولِ أن أؤكدَ هنا أنَّ كتابي هذا، ودفاعي إنّما هو مِن باب الانتصار للمؤمنين والذَّبِّ عن العُلَماءِ العاملين، إذ مبنىٰ الإسلام على الأدلّة والنصوص، لا على الرِّجال والشُّخوص، فَأقول:

١ - لَبَّس (ص ٤) على قُرَّائه بأنَّ الشيخَ لا يُجوِّزُ أنْ يُسْتَدْرَكَ عليهِ، ولا أن يُتَعقَّبَ على ما لَدَيْهِ!!

وهذا تلبيس - يعرفُ - هو - بطلانَه، فالناظرُ في تخريجات الشيخ وتعليقاتِه يرىٰ شديدَ إنصافِهِ، وعظيمَ خضوعِهِ للحقِّ، ورجوعِهِ إليهِ.

وكم مِن تلميذ للشيخ يُراجِعُه في مسألةٍ فقهيّـة أو حديثيّـة فيرجعُ الشيخُ لرأيهِ وقولهِ!

والشواهدُ على هذا أكثرُ مِن أنْ تُحْصَرَ وتُحْصَىٰ.

ولكنَّ استدراكَ جهولٍ حاقِدٍ غيرُ استدراكِ متعلِّمٍ واثِقٍ!

وسيأتي (ص ٦٤ و٧١ و٧٤) أمثلةٌ لِمَا قُلْتُ.

٢ - اعْتَـرفَ (ص ٤) أنّه كـان يرجِـعُ إلى كُتُبِ الشيخِ ليعرفَ رَأْيَه في الأحاديثِ!

فهٰذا الصَّنيعُ يُذَكِّرُ بالخليلِ الماكر «إنْ رأىٰ حَسَنَةً دَفَنَها، وإنْ رأى سَيِّئَةً أذاعَهَا»! فكيف إذا لم يكن هذا (الماكر) خليلاً؟!

فَلْيُخْلِص كُلُّ مُتناكِدٍ (خسّافٍ) في الـطَّلَب، ولْيَصْدُق مَعَ اللهِ، ولْيَرْجع عن ضلالهِ القديم، وإلاّ فمآلُه وَخيم.

٣ - (تعقَّب) (ص ٦) الشيخَ ببعض كلماتٍ لُغَوِيَّةٍ[1] مُوهماً أنّه (سِيبَوَيْهِ) عَصْره!!

مَـعَ أنّها دلَّتْ على حقيقتـهِ، وكَشَفَت تعـالُمـه، وأظهـرت بِضَاعَتَهُ!

---

(١) وكرر ذلك (ص ٣٣) بما لا يحسُن معه تكرار نقدِه!!

فقد نَقَلَ عن الشيخِ قولَهُ في مقدّمة «صحيح الكلم الطيِّب»: «أنصحُ لِكُلِّ مَن وَقَفَ على هذا الكتابِ . .»!

فقال (الخسَّاف) : «الصحيح أن يقولَ : «وأنصحُ كُلَّ» وقد غلط في التعبير لضعفهِ في العربيَّة»!

ولو راجَعَ هذا المُسوِّد أيَّ مُعْجَمٍ مِن معاجم اللُّغَةِ لرأىٰ فيه بُرهانَ صحّةِ كلامِ الشيخِ ، ودليلَ غباءِ وجهالةِ المُسْتَدْرِك عليهِ:

ففي «مختار الصِّحاح» (ص ٦٦٢) : (نَصَحه، ونَصَحَ له . .)

وفي «المِصْباح المُنير» (ص ٦٠٧) : «نصحتُ لزيد، أنصحُ نُصْحاً ونصيحةً، هذه اللُّغَةُ الفصيحةُ، وعليها قَوْلُهُ تعالى : ﴿إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُم﴾».

ولكنَّ جهلَ (الخسَّاف) بكتابِ الله، ولُغَةِ العَرَب، وفسادَ قلبهِ، وخرابَ لُبِّهِ، يَجعَلُهُ يستسهلُ قلبَ الحَقِّ باطلاً، وجَعْلَ الباطلِ حَقّاً!

ولم أَزِدْ على «المصْباح» و «المُختار» لأنهما مِن (أصغر) المعاجم اللُّغويَّةِ، ولو شِئْتُ لَذَكَرْتُ ما في «المقاييس» و «اللِّسان» و «التَّاج» وغيرها!

٤ ـ واستدرك (!) في الصفحة ذاتِها على الشيخِ قولَهُ في مقدمةِ «صحيح الكلم الطيّب» : « . . وقد سهَّلْنا له السَّبيلَ إلى ذلك بما علَّقْناه عليها، فما كان ثابتاً منها عمل به وعضّ عليه النواجذ، وإلا فاتْركه . .»!

كذا نَقَلَه هذا المُحَرِّفُ لِيُسَوِّغ لنفسهِ التعقُّبَ والاستدراكَ! وهو نَقْلٌ مُحَرَّفٌ!!

فَنَصُّ كلامِ الشيخِ ـ حفظه المولىٰ مِن جهالات الحاقدين ـ بحروفهِ[1]: «.. فما كان ثابتاً منها عَمِلَ بهِ وعَضَّ عليه بالنواجذِ، وإلاّ تَرَكَه..».

فماذا قال هذا (الخسّاف) بعد تحريفهِ هذا؟

قال: «الصحيح أن يقول: «إعمل به وعض عليه بالنواجذ» وقد أخطأ في التعبير لضعفهِ في اللغة»!

كذا قال هذا المُعَثَّرُ! غيرَ مُفَرِّق بين أُسلوبِ الخِطَابِ وأُسلوبِ الغائِب! بل زاد ضِغْثَ جهلهِ على إبَّالةِ تحريفاتهِ بهمزةِ الوصلِ التي جَعَلَها همزةَ قَطْعٍ!!

فهل يُؤْتَمَنُ هذا الأفَّاك على علمٍ، أو على كَلِمٍ!! حتّى يَأْتِيَ لِيُصاوِلَ عَلَمَ الأُمَّةِ ومُحَدِّثَ العَصْرِ!؟

كناطحٍ صخرةً يوماً لِيُوْهِنَها
فَلَمْ يَضرها وأوهى قَرْنَه الوَعِلُ

٥ ـ ولكيْ لا أُخْلِيَ المقامَ مِن نُبَذٍ أُخرى تكشفُ ـ زيادةً ـ عن جَهْلِ المتعالمين، وتعالُم الجاهلين، أقولُ:

أ ـ قال في السَّطْر الثالث مِن صفحةِ الغلاف الأخير: «.. كما يُحاول أن يُصِرّ على ذلك المفتونين به..»!

---

(١) وهو هكذا في الطبعة التي نقلَ منها، وكذا في الطبعة الثامنة (ص ١٦).

كذا كَتَبه هذا الجاهِل، بنَصْب الفاعِل!!

وكأنّ (النَّصْبَ) مهنةٌ له حتّى غدا (نصّاباً)!! لعلَّ (المفتونين) به يؤوبون ويتوبون، وإلى الحقِّ يرجِعون!

ب ـ قال (ص ٣١) : «..لقد خرّجه الشيخ تخريج آخر لأنّ..»!

كذا قال! برفع المَنْصوب!! فما لِهذا المتقلّب المتهوِّك يعكسُ الحقائق، ويُغَيِّر الوقائع، حتّى في واضحات الأُمور، جليّاتِ الظُّهور!؟ وهذا من قواصم الظهور.

جـ ـ وفي الصفحة نفسِها قال : «هذا لا يعفيه ولا يبرأ عهدته..»!

كذا، وهي جهالةٌ إملائيَّةٌ! صوابُها : «يُبَرِّئُ»!

د ـ وفي (ص ٤٣) قال : «وذكر طريق أبو داود..»! والجادَّةُ: «.. أبي..»!

هـ ـ وفي (ص ٥٣) قال : «وجدته مُتناقض حيثُ حَسَّنه..»!

كذا، وصوابُ هذا الجَهْلِ : «.. مُتناقضاً..»!!

و ـ وفي (ص ٦٩) : «حديث شقيق بن سلمة أبو وائل»!

كذا، بَرفْعِ المجرور!!

قلتُ :

ولو تتبَّعْتُ سائرَ كتابهِ لَطَال بنا القَوْلُ، وفيما ذَكَرْتُ كِفَايةٌ لِمَن

أنْصَفَ، أمّا المتعصّبون الجامِدون، وَالمُقلِّدون الجاهلون.. فلا يرجِعون! والمعاند لا يرضى بالقليلِ، ولن يقنعَ بالكثير!!

٦ ـ وقال (ص ٦) مُشيراً إلى صنيعٍ لشيخنا: «فهو كثيراً[1] في «ضعيف الجامع» و «صحيحهِ» يضع إشارة (؟) استفهام يُشيرُ أنّ الحديث لم يُخرِّجه بعد في كتاب له»!

وهذا جَهْلٌ وتجاهُلٌ! فليس الأمرُ هكذا، إنّما يضعُ الشيخُ هذه الإشارةَ في الأحاديث التي لم يجد لها أسانيدَ، ولم يَرَ لأهلِ العلمِ فيها كلاماً، حيثُ قال[2] حفظه الله: «فإنْ لم أجِدْ ـ وهذا نادرٌ جدّاً ـ بَيَّضْتُ للحديثِ، فلا أذكُرُ له مرتبةً، ولا أُحيلُ فيه إلى مَصْدر، وإنّما أضع مكانَها أداةَ الاستفهام (؟) ولكنّي اعتبرتُه في حكم الضعيفِ..».

فأين كلمةُ (كثيراً) مِن هذا الصنيعِ الجادِّ؟ وأين موضعُ (الصحيح) مِن فعلهِ هذا؟

أم أنّه تلبيسُ (الخسّاف) وتدليسُه؟

ألَمْ يأْنِ للغافِلِ أن يتنبَّه؟!

٧ ـ نقل (ص ٧) عن شيخنا مُتعقِّباً على الغُمارِيِّ قولَه في حديثٍ: «وكذا أخطأ الغماريُّ بإيرادهِ في «كنزه»»، ثم وَضَعَ (الخسّاف) علامةَ انتهاءِ النقل (أ. هـ)!!

كذا بَتَرَه هذا الفَهيهُ! إذ تتمّةُ كلام شيخنا فيها بَيانُ وَجْهِ ذلك الخَطَأ، حيث قال حفظه الله مُتَمِّماً: «.. ومَعزُوّاً لابن ماجه»!

(١) انظر إلى ركّة أسلوبه.

(٢) في مقدمة «صحيح الجامع» (١/ ٣١ ـ الطبعة الجديدة).

فالحديثُ ليس في «سُنن ابنِ ماجه»!

٨ - كتب (ص ٩) عنواناً نصُّه : «تَضْعيفه لأحاديثَ في البخاري وأحاديثَ في مسلم»، ثم قال عَقِبَهُ :

«ذَكَرَ في مقدمة «شرح الطحاوية» لابن أبي العِزّ راداً على بعض العُلَماء، أنّه لا يُصَدِّر كلامَه في تَخْريج أحاديث الصحيحين بلفظة «صحيح» حُكماً منه على ما فيها مِن الأحاديث، وإنّما يُصَدِّر كلامَه بلفظة «صحيح» إخباراً بالواقع، انظر (ص ٢٧ - ٢٨) من مقدّمة الطحاوية..».

ثم قال :

«لقد ناقَضَ الرجلُ نفسَه (!) ولم يصدق في مقدمة ذلك الكتاب، فقد ضعّف أحاديثَ في البخاري وكذا في مسلم..»!

قلتُ : بل صَدَقَ، ومُعانِدُه هو الأفّاكُ الكذوبُ، الجاهُل الحقود! إذ قد بيّن الشيخُ - وقاه الله شرورَ الحاسدين - قبلِ ذلك بنحو خمس صَفَحات (ص ٢٢ - ٢٣) أنَّ الأصلَ في العَزْو لـ «الصحيحَين» كافٍ في الإشْعار بالصِّحَّةِ، ثم قال حفظه الله : «وليس معنى ذلك أنَّ كُلَّ حرفٍ أو لفظةٍ أو كلمةٍ في «الصحيحَيْن» هو بمنزلة ما في «القرآن» لا يُمكن أن يكون فيه وَهَمٌ أو خَطَأٌ في شيءٍ مِن ذلك مِن بعضِ الرُّواة، كلا..»!

إلى آخِرِ كلامِهِ حفظه المولىٰ، حيثُ ذَكَرَ - بَعْدُ - أمثلةً على ذَلك، منها نقدُ الحافظِ ابنِ عبد الهادي لحديث ابن عباسٍ المُتّفق عليهِ، أنَّ النبيَّ ﷺ تزوّج ميمونةَ وهو مُحْرِمٌ!!

وبهذا ينكشفُ تدليسُ (الخَسَّافِ) وتمويهُه، فهو قد أظهر شيئاً، وكتَمَ شيئاً!!

عامَلَ الله كُلَّ حاقِدٍ بعدلهِ، وأرْدَخَه بسُوءِ عَمَلِهِ، وقبيحِ صَنيعهِ!

ومِن عَجَبٍ، أنّه كرَّر هَذَيانه هذا ـ بلا استحياءٍ ـ في مواضعَ من كتابِهِ، كما في (ص ١١٤) و(١٣٦) و(١٤٠)!!

٩ ـ ثم أورد هذا المتهوِّكُ (ص ١٠ ـ ١٢) أمثلةً ـ بزعمه ـ على تَضعْيفِ شيخنا لأحاديثَ في «الصحيحين» أو أحدِهما، مُلَبِّساً على القُرَّاء مُوهِماً إيّاهم أنَّ الشيخَ متفرِّدٌ في تَضْعيفها، مَعَ أنّه ـ حفظه الله ـ مَسْبوقٌ بحكم علماء السُّنَّة وحُفَّاظها مِن متقدّمين ومتأخِّرين على سائر هذه الأحاديث التي أوردها!

ومِن الأحاديث التي ساقَهَا هذا (الخَسَّافُ) في كتابهِ (ص ١٠):

أ ـ حديثُ: «لا تَذْبَحوا إلاّ بقرة مُسنَة..»!

وقد عزاه هذا المتهوّك لـ «ضعيف الجامع الصغير» فقط، ولم يعزِهِ لـ «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٩٣/١) لأنَّ فيها ما يفضحُ تَزْويرَه، إذ قد فَصَّل شيخنا الكلامَ على هذا الحديثِ ونَقْدِ سندهِ وَمتْنهِ، ناقلاً كلامَ الإمام ابن حَزْمٍ في إعلالهِ.

ب ـ حديث: «إنّ مِن شرّ الناس عند الله منزلةً يومَ القيامةِ الرجلَ يُفضي إلى امرأتهِ، وتُفضي إليه ثم يَنْشُرُ سِرَّها»!

وكرَّره في الصفحتين مرَّتين!! ثم أعاده (ص ١٤٠)!! كُلُّ هذا تكثيراً للأرقام والصَّفَحات، وتلبيساً وتدليساً على مَن يكتفون بظواهرِ العلمِ دون سَبْرِهِ والولوجِ إلى أعماقِهِ، وتمويهاً على مَن يَتَّكئونَ على العناوين، ويتركون المضامين!!

وقد عزاه (الخسّاف) إلى «ضعيف الجامع» أيضاً، لإبعاد قرائه من مريديه (!) عن الكتاب الذي تكلَّم فيه شيخنا على الحديث بالتفصيل، ألا وهو كتاب «آداب الزفاف» (ص ٦٣ و١٤٢) حيثُ طوّل في بيانِه، ناقلاً استنكارَ الإمامِ الذهبيِّ له[1]، وإعلالَه براويهِ عُمر بن حمزةَ النُّكْريِّ!

جـ ـ حديث: «أنتم الغُرُّ المُحَجَّلون يومَ القيامةِ، مِن إسباغ الوضوءِ، فمن استطاعَ منكم فَلْيُطل غرَّته وتحجيلَه».

وقد عزاه (الخَسَّاف) إلى «ضعيف الجامع» ناقلاً قولَه فيه: «ضعيف بهذا التمام» أيضاً تمويهاً وتلبيساً، إذ قد طَوّل شيخُنا ـ حفظه الباري ـ الكلامَ عليه في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١٠٣٠) ونَقَلَ كلام أهلِ العلمِ في إدراجِ زيادةِ: «.. فمن استطاعَ منكم فَليطل غُرّته وتَحْجيلَه»، فكان منهم الحافظُ ابنُ حَجَر، والإمامُ المُنذري، والعلاّمة ابن القيّم، والعلاّمة إبراهيم النَّاجي.

فهَل يوجدُ بعد هذا التلبيس المكشوف انحرافٌ وضلالٌ؟!

---

(١) ولئلاّ ينطلي عليك تلبيسٌ جديدٌ مِن تلبيسات هذا الحاقد، قارن ما هُنا بكتابه (ص ٣٠)!

وسائرُ الأحاديثِ التي أوردها هنا ـ فَضْلاً عمّا سَيأْتي ـ مِن هذا الباب، إنَّما ساقَهَا تحريفاً، وبَتْراً، وتلبيساً، ولولا خُطَّتي في الاقْتِصار على ضَرْب الأمثلةِ دون التتبُّع التامِّ، لنقلتُها جميعاً كاشِفاً تَزْييفَهُ فيها، ولو فعلتُ: لَجَاءَ كتابي أضعافَ كتابِه، لكنّ العلمَ أغلىٰ مِن أن يضيعَ في تتبُّع جهالاتِ سفيهٍ وضيع؛ وقبيحٍ رقيع!

١٠ـ ثم ذكر (الخَسَّاف) (ص ١٣) تحت عنوان: (تناقضه في تصحيحهِ الحديثَ في موضعٍ وتَحْسينهِ في موضعٍ آخَرَ)!

وهذا العنوانُ مِن هذا الجاهلِ الغِرِّ يَدُلُّ على أنّه لا يعرفُ عموماتِ هذا العلمِ الشريف فضلاً عن دقائقهِ وتفصيلاتهِ.

إذ مرتبةُ الحديثِ الحَسَن ـ كما ذكرتُ سابقاً ـ مِن المراتب الدقيقة التي تختلفُ فيها الأنظار حتى مِن العالِم الواحدِ، أمّا الجاهلُ، فما له وللعلمِ!؟ فماله وللنَّظَر؟!

ومِن دقائق هذا العلمِ الذي يخفى على هذا (الخَسَّاف) وَأَضْرابهِ وأذنابهِ، ما قاله الإمامُ العَلَمُ شمسُ الدين الذهبيُّ في كتابه الماتع «سِيَر أعلام النبلاء» (٧/٣٣٨) مُقَعِّداً مُؤَصِّلاً:

«.. وبهذا يظهرُ لكَ أن الحَسَنَ قِسْمٌ داخلٌ في الصحيح، وأنَّ الحديثَ النبويَّ قسمانِ ليس إلاّ، صحيحٌ ـ وهو على مراتبَ ـ أو ضعيفٌ ـ وهو على مراتبَ ـ، واللهُ أعلم».

فتلبيساتُ هذا (الخَسَّاف) ـ الذي أعماه حُبُّ الظهور والعُلُوِّ في الأَرضِ عن أبجديَّات العلومِ، وأوّليّات الفنون ـ لا تنطلي إلاّ

على الأغمار الجَهَلَة، الذين لا يقرؤون! وإذا قرؤوا لا يُمَيِّزون! وإذا مَيَّزوا لا يُنْصِفون! وإذا أَنْصَفوا فبهواهُم يَرْتَعون!

«فما علينا أيُّها الإخوة إلّا أن نستيقظ، ولا يصدّنا عن قُبول الحَقّ أن قائلَه غيرُ مرضِيٍّ عندنا، فالعبرةُ بصحّةِ القولِ، وقُربِهِ للحَقِّ، والله الموفِّق»[1].

١١ - قال (الخَسَّاف) (ص ١٦): «اعْلَم أنَّ الألبانيَّ يَعيبُ أو يُخَطِّىء الحافظَ السيوطيَّ فَضْلاً عن غيرِهِ، مِن أكابرِ الحُفَّاظِ، عَزْوَهم للحديثِ إلى كتاب معيَّن. . » إلخ.

ثم قال (ص ١٨): «ولْيُعْلَم أنَّ الشيخ الألباني يعزو في مواضعَ كثيرةٍ الأحاديثَ إلى كُتُبٍ ومراجعَ مَعَ كونِ الأحاديثِ غيرَ موجودةٍ فيها، وخُصوصاً في «صحيح الجامع وزيادته» و «ضعيف الجامع وزيادته» تابعاً ومُقَلِّداً في ذلك الحافظ السيوطي والشيخ النَّبهانيّ دون تمحيصٍ أو تحقيق. . . »!!

فاعْجَبْ مِن هذا المُتناقِضِ، الذي يَتَّهِمُ غيرَه بالتناقُضِ! وانظر إليه هُناكَ يُنكر ما يَقَعُ فيه هنا! فَتَأَمَّلْ حالَه، وارْثِ مآلَه!!!

«فليتنبَّه أهلُ العقولِ والبصائر»[1]!

ولأضْرِبْ أمثلةً على جهلِهِ وتناقُضِهِ في هذا المقام، واستدراكِهِ على غيرِهِ بالباطلِ، ما وَقَعَ هو فيه حَقّاً!!

---

(١) مِن كلامِهِ في كتابِهِ (ص ١٥)، لكنّه قاله تمويهاً، ونحن نقولُه له تحقيقاً!

(١) كما في كتابه (ص ٣١)!!

حيث استدرك (!) (ص ١٨ ـ ١٩) على شيخِنا عَزْوَه في «صفة صلاة النبيِّ ﷺ» حديثَ تحريكِ الأُصبعِ ـ الَّذي يَرْويهِ وائلُ ابنُ حُجْر رضي الله عنه ـ لـ «سُنَن أبي داود»، فقال هذا الجاهلُ المُتطاولُ: «ليس كذلك، والحديثُ لم يَرْوِهِ أبو داود، وإنّما رواه غيرُهُ»!!

كذا قال، وهو الواهِمُ الغالِطُ، بل الجاهلُ (الفارِط) فالحديثُ في «سُنن أبي داود» (رقم: ٧٢٧) لكنّه خفي موضِعُه على (الخَسَّاف) لجهلِهِ وقلّة معرفتِهِ ودرايتِهِ وعدمِ إسعاف (الفهارس) له!!

وبيانُ ذلك مِن ثلاثةِ وجوهٍ:

الأول: أنَّ الإمام أبا داود أورد الحديثَ في باب رفع اليَدَيْنِ، ولم يُوْرِدْه في أبواب التشهُّد ونحوِها.

الثاني: أنّ الإمامَ رحمه الله قد أورده مُخْتَصِراً مَتْنَه، والحديث هو نفسُه، قال أبو داود بعد ذكرِهِ إحدى رواياتِ حديثِ وائل:

«حدثنا الحَسَن بن عليّ، حدثنا أبو الوليد، حدثنا زائدةُ، عن عاصم بن كُليب، بإسنادِهِ ومَعْناه. قال فيه: ثم وَضَعَ يده اليُمنى على ظَهر كفّه اليُسرى والرُّسغ والساعد. وقال فيه: ثم جئتُ بعد ذلكِ في زمان فيه بَرْدٌ شديدٌ، فرأيتُ الناسَ عليهم جُلُّ الثيابِ، تُحَرِّكُ أيديهم تحتَ الثياب».

فأنتَ ترى أنَّ الحديثَ من طريق زائدةَ ـ وهو ابنُ قُدامة ـ،

وهو الثِّقَةُ الثَّبْتُ في السَّمـاءِ عُلُوّاً، وذِكْرُ التَّحْـريكِ معـروفٌ مِن طريقِهِ[1].

ومَن عَرَف منهاجَ العُلَماءِ في اختصار الأحاديثِ ورواياتها، وسياقها - وبخاصَّةٍ الإمـام مُسلم - يعلم صوابَ عَـزْوِ شيخنـا، وَبُطلانَ قولِ الجاهلين في استدراكهم الباطل!

الـوجه الثـالث: أنَّ الإمـامَ الـطبـرانيَّ روى الحـديث في «المعجم الكبيـر» (٢٢/٣٠/رقم : ٨٢) مِن طريق أبي الـوليـد الطيالسي، عن زائدةَ، به.. تامّاً.

وفيه ذِكْرُ تحريك الأُصْبُعِ.

وأبو الوليد الطيالسي هو عينُه أبو الوليد شيخُ شيخِ أبي داود في الحديثِ، فهذا يدلُّ على روايتهِ تامّاً.

ويزيدُ ذلك توكيداً أنَّ الإمامَ المِزِّيَّ في «تُحفة الأشـراف» (٩/٩٠) ذَكَرَ روايةَ أبي داودَ مَعَ روايةِ النَّسائي كلاهما مِن طريق زائدةَ في سياقٍ واحدٍ.

فَهَلَّا كان هذا المثالُ كافياً لِرَدْعِ كُلِّ (خَسَّاف) وقَمْعِ باطلِهِ، ومَنْعِ انتشارِ جهالاتِهِ!!؟

وهلَّا كان هذا البحثُ - فَضْلاً عن غيره - سبيلاً يـرجعُ بـه المُغتَّـرون بشقاشق هـذا المتهـوِّك عمّـا أَوْقَعَهُم فيـه مِن مصـايدَ وتلبيسات!!؟

(١) وأمّا تمويهُ (الخسَّاف) في بعض تسويداتِهِ بشذوذ هذه الرواية، فهو مِن الدلائل الكثيرة على جهلِهِ، كما شَرَحْتُه في جزْءٍ مُفْرَدٍ.

فَـلا يَـغُــرَّنْــك صَفْـوٌ أنــتَ شــارِبُـهُ
فَــرُبَّمــا كــان بــالتَّـكْـديــرِ مُمْـتَــزِجـا

ثم ذَكَرَ (الخسَّافُ) (ص ١٩) مثالاً آخَرَ (!!) ذكر فيه ثمانيةَ أحاديثَ مِن «ضعيف الجامع وزيادتهِ» زَعَمَ أنَّها «ليست موجودةً في ابن ماجَهْ»، ثم ذَكَرَ أرقامَهَا!!

ولقد راجَعْنا هذه الأرقامَ بِأحاديثها واحِداً واحِداً!!!

فماذا رَأَيْنا ؟!

لقد رَأَيْنا أنّها جميعاً مَوْجودةٌ في «سُنَن ابن ماجَهْ»!!

وإليك أرقامَها في «ضعيف الجامع» مُقابَلَةً بأرقام «السُّنن»: (٦٢٠٤) موجودٌ في (٧١٥) مِنه، و (٦١٤٦) موجودٌ في (٢٩٨٢) مِنه، و (٥٩٦٤) موجودٌ في (١٧٤٩) مِنه، و (٦٠١٣) موجودٌ في (٢٢٦٢) مِنـه، و (٦٠٩٤) موجـودٌ في (٤١٩) منـه، و (٦١٠٣) موجود في (٢٩٤٥) مِنه، و (٦١٢٤) موجـود في (٤٠٤٣) مِنه، و (٦٣٥١) موجود في (٣٤٢) منه!!

فهل هُناك وَصْفٌ أو قَوْلٌ نقولُه في صاحِبِ هذه الفِعَال؟!
لقد كَعَّ اللسان عن الكَلام، في كُلِّ جهولٍ مَخْذولٍ هَجَّام!

١٢ـ قـال (الخَسَّاف) (ص ٢٠) مُعَنـوِناً : «قُصـور اطِّلاع الألباني في مواضِعَ لا تُحصىٰ وأمثلة ذلك»!! ذاكـراً على ذلك أمثلةً (!!) منها:

حديث ابن مسعود مرفوعاً : «أُنزل القرآن على سبعة أحرف لكلّ آيةٍ منها ظهرٌ وبطنٌ ، ولكُلِّ حَدٍّ مطلعٌ»

فقد عَزَاه صاحبُ «المِشْكَاة» (١ / ٨٠) للبَغَوي في «شَرْح السُّنَّة»، فقال شيخُنا معلِّقاً:

«لينظر في أي مكانٍ رواه في «شرح السنة»، فإنِّي راجعتُه في «العلم»، وفي «فضائل القرآن» منه، فلم أَره».

فتعقَّبه (!) الجهولُ الخَسَّافُ، فقال (ص ٢٢):

«كذا قُلْتَ!! ولو كنتَ راجعتَه حقّاً في «العلم» لوجدتَه في «باب الخصومة في القرآن» مِن «شرح السُّنَّة» (١ / ٢٦٢) وقد رواه ابن حبان في «صحيحه» برقم (٧٤) وأبو يعلى في «مسنده» (٥٤٠٣) ـ و«مسند أبي يعلى» عنده مصورة عن الأصل ـ والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٤ / ١٧٢) والبزّار (٣ / ٩٠ ـ كشف الأستار). . »!

كذا قال ـ مُلَبِّساً ـ هذا الجهول، وكأنّه أتى بغُرَر النُّقول!!

وفي كلامِهِ تَدْليساتٌ:

أ ـ أنّه أوهم أنَّ «شرح السُّنَّة» لمّا راجَعَه شيخُنا كان مطبوعاً، وليس الأمرُ كذلك، بل مخطوطاً يومئذٍ، بدليل عَدَدٍ من تعليقاتِهِ الموجزة على «المشكاة» التي فيها النقلُ عن مخطوطتهِ، وفَرْقٌ بين المُراجعة مِن المخطوط، والمراجعة مِن المطبوع!

ب ـ أنَّ الحديثَ لم يَرْوِه البَغَويُّ في «شرح السُّنَّة» كما قال

شيخُنَا، وأَمَّا البابُ والرَّقَمُ اللّذانِ ذكَرَهما (الخَسَّافُ) فمن كَذِباتهِ الكثيرات، وتلبيساتهِ المُضِلّات!!

إذ ليس في الرَّقَم المذكور إلّا حديث الحَسَن مرسلاً، بنحوِ حديثِ ابن مسعودٍ!!

فانظر إلى تَلْبيسهِ عند ظهور تَفْليسهِ!!

أَليس هذا (الخسَّاف) كذوباً يَعْرِفُ ويَحْرِفُ؟!

جـ - أَوْهَم هـذا الجاهـلُ المُعَثَّر بـذكرِ المصـادرِ الأُخـرىٰ للحديثِ أنَّ الشيخَ لم يقفْ عليها، وبالتالي قد ذَكَرَ هو ما لم يذكُرْه الشيخُ!!

وهذا بعيدٌ عنه! بل النُّجوم أقربُ إليهِ مِنه!

إذْ قد خرَّج شيخنُـا الحديثَ مـطوَّلاً في «سلسلة الأحاديث الضعيفة»[1] (٢٩٨٩ - مخطوط)، وعَزَاهُ لِمصَادِرَ أحلفُ غيرَ حانثٍ أنَّ (الخسَّاف) لم يسمع بكثيرٍ منها، فَضْـلاً عن أن يراهـا، فقال حفظه الله:

«... رواه ابنُ جـرير في «تفسيـره» (١/٢٣)، وأبو عُمـر الرَّقِّي في «حديث زَيْد بن أبي أُنَيْسَةَ» (ق ٣٢/٢)، وأبو الفَضْل الرَّازي في «مَعَاني: أُنزل القرآن على سبعـة أحرف» (ق ٦٤/١) وأبو يعلى في «مسنده» (٣/١٣٠٩) وابن حبان (١٧٨١ - زوائده)

(١) وقد أشار - حفظه الله - إلى هذا التخريج في «ضعيف الجامع» (رقم: ١٣٣٨ - ط٢)، وقد وَقَفَ الخسَّاف على هذا.. لكنه عَرَفَ و حَرَفَ!!

والبزّار في «مسنده» (ق ٢٢٦ ـ زوائده) وابن مَخْلَد في «المُنتقىٰ مِن أحاديثِهِ» (٢/٨١/٢) وأبو بَكْر الكَلاَبَاذي في «مِفْتاح المعَاني» (٢/٢٩٧)».

فقارِنْ ـ أيها المُنصف ـ وتأمَّلْ!

أَلَمْ تَرَ أنَّ السيفَ يَنْقُصُ قَدْرُهُ
إذا قيلَ إنَّ السيفَ أمضى مِن العَصَا

د ـ قولُه في تسمية «مُشكِل الآثار» : «شرح مُشكل الآثار» تقليدٌ عَيِيٌّ منه للجُزءِ الأوَّل مِن الطبعة الجديدة مِن «المُشكل» المنشورة في مؤسَّسة الرسالة، وهو خَطَأٌ مِن ناشِرِهِ فادحٌ، لستُ أدري كيف وَقَعَ له، ولم يذكر عليه أيَّ دليلٍ، أو أيَّ بَيَانٍ.

وأمّا النسخةُ المخطوطة التي اعْتَمَدَ عليها الناشِرُ فهي نسخةٌ مِن تُركيّا، وليس على طُرَّةِ أيٍّ مِن أجزائها هذه التسميةُ، فَضْلاً عن أنَّ أحداً مِن العُلماء لم يَعْزُ إلى الكتاب بهذا الاسم الغريب.

فاعْنَ بهِ ولا تَخُضْ بالظَّنِّ
ولا «تُؤَيِّدْ» غيرَ أهلِ الفَنِّ

١٣ـ وَضَعَ الظُّلومُ (الخسّاف) (ص ٢٤) عنواناً نَصُّهُ: «نبذةٌ مِن نَقْلِهِ لكلام السادة العُلَماءِ وتحريفِهِ لهذه النقول أو بترِهِ منها عباراتٍ ليست في صالحِهِ»!!!

فكان مِن ضمنِ ما ذكره (!) قولُ شيخنا في «عائذ بن حبيب» نقلاً عن ابن عديّ: «روىٰ أحاديثَ أُنكرت عليه».

فذكر الجهولُ أنَّ كلامَ ابنِ عـديٍّ في «الكامـل» غيرُ هـذا الكـلام، وساقَـه! عِلْماً أنَّ شيخَنـا قد نَقَـلَ كلمةَ ابنِ عـديٍّ مِن «الميزان» (٢/٣٦٣) للإمـام الذهبيِّ رحمـه الله، الَّذي أوردهـا كذلك حرفيّاً.

فما يُقال في الذهبيِّ يُقال في شيخنا[1]!

وهل يُقال في مثل هذا: تحريف.. وبَتْر.. و..؟

أم أنّه حِقْدُ الصُّدور ينعكسُ على السُّطور؟!

١٤ ـ وعَنْـونَ (الخسَّـاف) (ص ٢٨): «نُبـذة مِن تَنـاقُض الألباني في تصحيحِهِ الحديثَ في موضعٍ، وحُكمِهِ عليه بأنّه مُنْكَرٌ جدّاً في موضعٍ آخر»!!

ثم ذكر حديثَ قتادةَ بنِ النُّعمان مرفوعاً: «لمّا فَرَغ الله مِن خَلْقِهِ استوىٰ على عرشِهِ»، وهـو في «مختصر العُلُوِّ» (ص ٩٨ ـ للذهبيِّ) باختصار شيخنا وتعليقِهِ.

وقد قال الذهبيُّ فيه: «رواتـهُ ثقات»، وصحـحَ سندَهُ ابنُ القَيِّم فيما نَقَلَه عنه شيخُنا في تعليقِهِ.

فماذا صَنَعَ (الخسَّاف) المخذول؟

تكلّم (ص ٢٨ ـ ٣١) بكـلام كثيـر المبـاني قليـل العلمِ والمعاني، فكان منه قوله:

---

(١) ومثلُ هذا تماماً ما ذكره ـ بَعْدُ ـ حولَ «محمد بن عمارة»، فقارِن بـ «الميزان» (٣/٦٦٣)!!

«لو ساق الألباني سَنَد الحديث الذي صحّحه هنا من كتاب «الخَلّال» لَتبَيَّنَ له أنّه موضوعٌ منكر، ولَمَا صَحَّحه، وهاك إسنادَه أخي القارىء، لِتَتَحقَّقَ نكارَتَه وَوَهْيه . . »!

فذكر إسنادَه ومَتْنَه بزيادةٍ فيه!

ثم قال : «ولا يَشُكُّ عاقلٌ أنَّ هذا كَذِبٌ على الله ورسـولِهِ ﷺ».

ولم يذكر (الخسَّاف) حُجَّة على أنّه (موضوع) إلاّ ما أشار إليه نقلاً عن البيهقي والذَّهَبي أنَّ في سنده فُلَيْحَ بن سُليمان، وأنَّ فيه ضَعْفاً!

ثم قال مُلبِّساً : «فكيف يقـولُ[2] عن حديثـهِ في «مختصر العُلُو» هنا: رجالُه ثقات، وصحيح على شَرْط البُخاريِّ»!

ولبيان تلبيساتِهِ كُلِّها أقول :

أ ـ أنَّ شيخَنا لم يَقِف حينَ تعليقِهِ على «مختصـر العُلُوّ» على سَنَد الحديثِ[1]، فاكتفى ـ عَمَلاً بخَبَرِ الثقةِ مِن أهل العلمِ ـ بقَبولِ قولِ الذهبيِّ فيهِ، مُعَزِّزاً إيّاه بقولِهِ :

«وذكـر ابنُ القَيِّم في «الجيوش الإسـلاميـة» (ص ٣٤) أنَّ إسنادَه صحيحٌ على شرط البخاري».

فلا يُقال : إنَّ الشيخ صحَّحَه! ولكنّه نَقَلَ تصحيحَه عن غيرِهِ

---

(١) هو لم يَقُل هذا ولا ذاك، كما سَبَق بيانُه، وإنّما نَقَلَهُ.

(٢) إذ لم يُورده الذهبيُّ في «الأصل» (ص ٥٢).

لِعَدَمِ وقوفِهِ على إسنادِهِ، وهذا معروفٌ مِن منهجه ـ حفظه الله ـ كما أشار في مقدمة «صحيح الجامع» (١/١٧ و ٢٩ ـ ط٢).

ب ـ أنَّ شيخَنا لمّا أورد الحديثَ في «مختصر العُلُوّ» ـ تَبَعاً للإمامِ الذهبيِّ ـ لم يُورِدْ مِن مَتْنِهِ، إلاّ ما دلَّتْ عليه عَشَراتُ، بل مئاتُ النصوص القرآنيةِ والنبويّة والسَّلَفيَّة في إثبات عُلُوِّ الله سبحانه على خَلْقِهِ، واستوائِهِ على عَرْشِهِ، فهذا حُكْمٌ ـ أصلاً ـ ليس بحاجةٍ إلى دليلٍ، فَضْلاً عن أن يُخْتَلَفَ في صحة هذا الدليل أو نَفْيِهِ، لِمَا جُبِلَتْ عليه الفِطَر والنُّفوس، وكتابُ الإمام الذهبيِّ بتمامِهِ أُلِّفَ لإثباتِ هذه الصِّفَةِ الجليلة.

أمّا مَن وَهَتْ فِطرتُه، وخَذَلَتْهُ نَفْسُه، فأضاعَ ربَّه، ولم يَعْرِفْه ـ سبحانه ـ فوقَ خَلْقِهِ، عالياً عليهم، مُبايناً لهم، ويتفلسفُ قائلاً: «الله لا فوق.. ولا تحت.. لا شمال.. ولا جنوب، لا داخل العالم.. ولا خارجه. لا مُنْفَصِل.. ولا مُتَّصِل..»!

فمثل هذا سَقَطَ مَعَه الخِطاب، وسُدَّ في وَجْهِهِ الباب!

جـ ـ أنَّ رجال الحديثِ ـ حَقّاً ـ مِن رجال الإمام البخاري في «صحيحِهِ»، وفُلَيْحُ بن سُلَيمان منهم، كما تراه في «هَدْيِ السَّاري» (ص ٤٣٥) للحافظ ابن حجر و «الجمع بين رجال الصحيحَيْن» (٢/٤١٦) لابن طاهر، و «رجال صحيح البخاري» (٩٧٠) للكَلاَباذي.

فتهويلُ (الخسَّاف) مَكْرٌ وتضليلٌ!

د ـ أنَّ شيخَنا ـ فيما بعد ـ أودع الحديثَ في «سلسلة

الأحاديث الضعيفة» (رقم : ٧٥٥) ـ لمّا وَقَفَ على إسناده ـ مُورداً
ه بزيادةٍ في مَتْنِه، هي التي جَعَلَتْه يَحْكُمُ عليه بالنكارةِ[1] في
تحقيقٍ مَاتعٍ بديعٍ لم تَرَ العيونُ مثلَه فيه.

ولقد لبَّس (الخسَّاف) كاتماً هذا المَلْحظَ، جاعلاً هذا الاستنكارَ هُنا مناقضاً لذلك التصحيح المنقولِ، وإنّما التناقضُ في عَقْلِه، وفي ذهنِه، وفي فكرِه.

هـ ـ أنَّ الضَعْفَ الذي في فُلَيْحٍ ليس شديداً يجعلُ سَنَدَ روايتِهِ موضوعةً مكذوبةً، وإنّما هو ضَعْفٌ يسيرٌ.

أمّا إذا كانت ثَمَّ نكارةٌ في مَتْنِ خَبَرِه، فالأمرُ حينئذٍ مختلفٌ.

وقد لخَّص شيخنُا حفظه الله رَأْيَهَ في فُلَيْحٍ هذا بكلماتٍ علميَّةٍ دقيقةٍ في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١/٨٩ ـ ٩٠) قائلاً:

«وهو مُخْتَلَفٌ فيه، وقد ضعَّفه جماعةٌ، ومشَّاه بعضهُم، واحتجَّ به الشيخانِ في «صحيحَيْهما»، والراجحُ عندنا أنّه صدوقٌ في نفسهِ، وأنّه يُخْطىء أحياناً، فمثلُه حَسَنُ الحديث إن شاء الله تعالى، إذا لم يتبَّين خَطَؤه».

فهذا هو كلامُ العالمِ الثَّبْتِ، الخَبيرِ بقوانين الجَرْح والتعديل، الأمينِ على قواعد النَّقْد والتعليل.

---

(١) وبهذا ينكشفُ تلبيس (الخسَّاف) حينما قال: «لتبيَّن له أنّه موضوع ولَمَا صحّحه»!!!

فهو ليس ككلام الجَهَلةِ المتسلِّقين، والعَجَزةِ الماكرين، والبَهتةِ الخرَّاصين!

١٥ـ ذكر (الخسَّاف) (ص ٣٢) عنواناً: «تناقضُه في الثناءِ على أشخاصٍ في موضعٍ، وثَلْبهم، والنَّيْل منهم في موضعٍ آخرَ»!

ثم ذكر ـ بجهلِهِ ـ مثالاً على ذلك موقفَ شيخنا مِن الشيخ حبيب الرحمنِ الأعظمي الهندي الحَنَفي!!

ولن أُطيلَ الكلام في تعقُّبِهِ لظهور جهلِهِ، وفداحةِ بلادتـه، وصَفَاقةِ حِسِّهِ! ولن يخفى الحقُّ في هذا المقام ـ فضلاً عن غيره ـ حتى على بُلَداءِ أصحابِهِ وأذنابِهِ مِمَّن نَطْمَع أنْ تكونَ هذه الرسالةُ مُفَتِّحَةً لمُغْلَقاتِ عقولهم!

إذ شيخنا ـ حفظه الله ـ لمَّا أثنى على الأعظميِّ إنَّما انْطَلَقَ في ثنائِه مِن اشتغالِهِ بالحديثِ، وخدمتِهِ لكُتُبِ السُّنَّةِ، ونَشْرِهِ للتُّراث، فكان هذا ـ منه ـ بناءً على قاعدةِ الأصل، وهي حُسْنُ الظَّنِّ.

فَلَمَّا تكلَّم فيه، وجَرَحَه: إنَّما كان ذلك لِمَا ظَهَرَ له مِن تَقْليدِه وتعصُّبِهِ، وتحريفِهِ، وتلاعبِهِ.

وظهورُ الحَقِّ مِن غَدٍ لا يمنعُ مِن العودةِ عن خَطَأِ الأمس.

ولقد كَتَبَ إليَّ بعضُ إخواننا طلبةِ العِلْمِ مِن تلاميذ شيخنا في الإجازة العلاَّمة بديع الدين الراشدِي السِّنْدي رسالةً أثْبَتَ فيها

ألواناً مِن تحريفات الأعظميِّ وتدليساتهِ[1]، لَعَلِّي أَذْكُرُ شيئاً منها في مكانٍ آخَرَ، إنْ شاءَ الله.

فهل موقفُ شيخنا ـ مِن قَبْلُ ومِن بَعْد ـ يُعَدُّ تناقضاً؟ أم أنّه يُعَدُّ علامةً مِن علاماتِ فَضْلِهِ وإنصافهِ؟

أمَّا أهلُ الأهواءِ فإنَّ بعضَهم يُداري بَعْضاً ويُداهِنُه، على كثرةِ ما يقفُ الواحدُ منهم للآخَر على أخطاءٍ، حِرْصاً على إبقاءِ خَيْطِ البدعةِ بينَهم موصولاً! لا وَصَلَه الله!!

وهٰذا ما نَزَّهَ الله سبحانه منه أهلَ الحديثِ وأَتْباعَ السُّنَّةِ، وما موقفُ أبي داودَ السِّجِسْتانيِّ مِن ابنهِ عن طُلَّابِ العلمِ ببعيدٍ! وما موقفُ عليِّ بن المَدِينيِّ مِن أبيه عن الفاهِمين بغائبٍ!

١٦- ثم عَنْوَنَ (ص ٣٤) : «تعليق على تقسيمهِ أحاديث السُّنَن الأربعة إلى صحيح وضعيف»!

وكان تعليقُه الواقعُ في نحو صفحتين تعليقاً يدلُّ على سَذَاجتهِ، وجهلِهِ، ونَقْدِهِ البارد الذي ليس له في الحَقِّ وَجْهٌ!

ولو تذكّر هذا (الخسَّاف) ـ إنْ كان يَعْلَمُ ـ مختصر المنذري لـ «سنن أبي داود» أو «الأحكام الصُّغْرى» لعبد الحقِّ الإشبيليّ، أو «تجريد» الزَّبيدي، وغَيْرَها مِن مُخْتَصرات الأئمّة والعُلَماء لما جَرَىٰ قَلَمُهُ بذاك الهُراء!

ومِن جهالاتِهِ المنثورةِ في كلامهِ هذا ما قالَه (ص ٣٥) مُعَرِّفاً

---

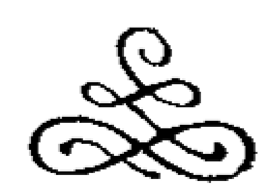
(١) وفي كتابنا «الردّ العلميّ» شيءٌ يسيرٌ من ذلك.

(التخريج) : «هو رواية الحديث بالسَّنَدِ إلى النبي ﷺ، وإلى مَن نَقَلَ عنه الكلام»!!!

وهذا دليلُ آخَـرُ وآخَرُ على جهلِهِ، وخَـوَاءِ جَعْبَتِهِ، وفـراغ عقلِهِ!

ولو تذكّر هذا الغُمْرُ ـ ولن يتذكَّر لتفاقُم جهلِهِ ـ «تلخيص» ابن حَجَر، و «درايته»، «كافيه» لما تفوَّه بهٰذا الجَهْل! لكنَّ الأَمْرَ كما قيل قديماً : فاقد الشيء لا يُعطيهِ!!

فإلى اللهِ المشتكى من كُلِّ أفَّاكٍ جَهُولٍ.



نَقْضُ إيهامِ «التناقضات»

. . . ثم ساق (الخَسَّاف) مجموعةً كبيرةً (!) مِن الأحاديثِ ناقلاً أقوالَ الشيخِ مِن بعضِ كتبه فيها، ناصِباً بينها الخلافَ، ومقيماً عليها دعوىٰ التناقُض المزعوم!!

ولكيَ لا يَكْبُرَ حَجْمُ كتابِنا، ولا يتضَخَّم كَمُّهُ، أضربُ أمثلةً مِن سفاهةِ (الخَسَّاف) وتحريفاتِهِ، وأسوقُ نماذجَ مِن تَضْليلاتهِ وتلبيساتهِ.

وقبلَ ذلك أُذَكِّر بقاعدةٍ سَبَقَ إيرادُها، ثم أُثَنِّي بالتنبيه على مسألةٍ مهمَّةٍ متعلّقةٍ بكُتُب شيخنا ـ وقاه الله جَهْلَ حاسِديه ـ، فأقول:

أمّا القاعدةُ فهي أنَّ تَضْعيفَ السَّندِ لا يتعارض مع تَصْحيحِ المَتْنِ أو تَحْسينهِ:

قال الإمام السُّيوطي في «اللآلىء المصنوعة» (١/ ١١٤):

«اعْلَمْ أنّه جَرَتْ عادةُ الحُفَّاظ كالحاكم، وابنِ حِبّان، والعُقَيلي، وغيرِهم، أنَّهم يحكمون على حديثٍ بالبُطلان من حيثيّةِ سَنَدٍ مَخْصوصٍ، لِكَوْنِ راويهِ اخْتَلَقَ ذلك السَّنَدَ لذلك المَتْنِ، ويكونُ ذلك المَتْنُ معروفاً مِن وَجْهٍ آخَرَ..».

فهل مِثْلُ هذا يُعَدُّ تناقُضاً؟!

وقال الدكتور خَلدون الأحدب في كتابِهِ «أسباب اختلاف المحدِّثين»[1] (٢ / ٤٢٥):

«مِن الأسباب الهامّة التي أدّت إلى اختلاف المُحدِّثين في الحكم على الحديثِ قَبولاً وردّاً: تفاوُتُهم في الاطِّلاع على طُرُقِ الحديثِ وشواهدِهِ، حيث يحكُمُ أحدُهُم على حديثٍ بالضَّعْفِ، بناءً على مجموع الطُّرق التي وَقَفَ عليها له، ويأتي غَيْرُهُ ليحكُمَ على ذات الحديثِ بالحُسْنِ؛ لاطِّلاعهِ على طُرُق أُخرىٰ له، تَصْلُحُ لأن يرتقي بها الحديثُ إلى دَرَجَة الحَسَن لغيرِهِ».

قلتُ: وعَيْنُ هذا الكلامِ يَرِدُ على المُحَدِّث الواحدِ كما لا يخفىٰ.

ويزيدُ هذا الكلامَ وضوحاً قولُ الإمام أبي عَمْرو ابنِ الصلاح في «علوم الحديث» (ص ٩٢ - ٩٣):

«إذا رأيتَ حديثاً بإسنادٍ ضعيفٍ، فلك أن تقولَ: «هذا ضعيفٌ» وتَعْني أنّه بذلك الإسنادِ ضعيفٌ، وليس لك أن تقولَ: «هذا ضعيفٌ»، وتَعْني به ضَعْفَ مَتْنِ الحديثِ بناءً على مُجرَّد ضَعْفِ ذلك الإسناد، فقد يكونُ مرويّاً بإسنادٍ آخَرَ صحيحٍ، يَثْبُتُ بمثلِهِ الحديثُ[2]..»!

---

(١) وهي أطروحة جامعية أشرف عليها أبو غدة (!).

(٢) وقد سبق (ص ٢١ - ٢٣) إيراد عدد من الأحاديث التي اختلف فيها حكم الحافظ ابن حجر أو الإمام النووي وغيرهما.

ويُضاف إليها ما أشار إليه السُّيوطي في «تُحفة الأبرار» (ص ٩٢ - ٩٣) مِن اختلاف قول النووي وابن حَجَر - أيضاً - في صحّة حديث صلاة التسبيح.

وهذا مِمّا يُؤكد ما ذكرتُه سابقاً، فالحمد لله على التوفيق.

فانْظُر - حفظك الله مِن تَلْبيسِ الكاذبين - إلى هذا الكلامِ المَيمُون، الذي تكتحلُ به العيون، ولا تَنْفَقُ في سُوقِهِ التَّدْليساتُ ولا الظُّنون.

(والخَسَّاف) أمام هذا الكلامِ: إمّا جاهلٌ لا يدري ما يقولُ، وإمّا كاذبٌ يَعْلَمُ وَيَكْتُمُ!

وأحلاهُما مُرٌّ، وخيرُهُما شَرٌّ! فكيف إذا كان فيه كِلا الوَصْفَيْنِ؟!

أمَّا التَّنْبيهُ الذي أشرتُ إليهِ آنِفاً، فهو:

أنَّ مُعْظَمَ ما أَوْرَدَهُ (الخسَّاف) مِن «تناقضات» مزعومة، و «غَلَطات» موهومة، إنّما نَصَبَ فيه المحالَفَةَ مِن أَحَد كتابَيْن:

الأول: تعليقُ شيخنا على «مِشْكاة المصابيح».

الثاني: تعليقُ شيخِنا على «صحيح ابن خُزَيمة».

وكلا هٰذين الكتابَيْن لا يجوزُ أَنْ يُنْصَبَا لمعارَضَةِ كلام شيخِنا في مواضعَ أُخرىٰ مِن كُتُبه، لِمَا يعرفُهُ المُنْصِفون مِن أهلِ العلمِ وطُلَّابِهِ مِن أَنَّ هٰذينِ الكتابَيْنِ ليس لهما مِن الشَّيْخِ - حفظه الله - كبيرُ تَعْليقٍ أو تَخْريجٍ، لظروفٍ خاصّةٍ، وأسبابٍ معلومة:

أمَّا «المِشكاة»، فقد قال ناشِرُهُ (١/صفحة: ل) مُبَيِّناً خُطَّةَ العَمَل في الكتاب:

«وقد طَلَبْنا إلى أُستاذِنا المُحَدِّث الكبير الشيخ محمد ناصر الدين الألباني أنْ يُشارِكَنا العَمَلَ في تحقيقِ «المشِكاة»، وأنْ يتولّى

التعليق على ما يحتاجُ إلى تعليقٍ من الأحاديثِ، وتخريج ما يحتاجُ إلى مـزيد من التخـريج، واستـدراك ما قـد يكونُ مِن النَّقْصِ، فاسْتَجابَ لنا جزاه الله خيراً ـ ونَهَضَ بذلك كُلِّه في القسمِ الأوّل مِن الكتاب، ثُمَّ ضاق وقتُه الممتلىء بخدماتٍ ضروريّة أخرى لِسُنَّةِ رسولِ الله ﷺ، فاعْتَذَرَ إلينا عن المتابَعة، غَيْرَ أنَّنا رَغِبْنا إليه حِرْصاً على الاستفادةِ ما أمكن مِن واسِعِ عِلْمِه، ونافِذِ بَصَرِهِ أنْ يَنْظُرَ **نظرةً سـريعةً** فيمـا بَقِيَ مِن الكتاب، وأنْ يُعَلِّقَ عليـه بما يَعِنُّ لـه عَفْوَ الخـاطِرِ، وَيَتَّسِـعُ له الـوَقْتُ، وقد فَعَـلَ، وكان مِن ذلـك فوائـدُ جَمَّةٌ..».

وقد صَرَّح شيخُنا بخُلاصةِ هذا الكلام مُبَيِّناً عُذْرَهُ في ذلك في «سلسلة الأحـاديث الصحيحة» (١/٣٤٦) حيث قـال واصفاً تعليقَه على «المشكاة»:

«وكان تعليقاً سريعاً، اقْتَضَتْهُ ظروفُ خاصَّةٌ، **لم تُساعِدْنـا على استقصاءِ طُرُق الحديثِ كما هي عادَتُنا**».

قلتُ: فهل يجوزُ لأحَدٍ بعد هذا الكلامِ الواضحِ، والبَيَانِ الجليِّ أنْ يُعـارِضَ كلامـاً للشيخ في «المِشْكـاة» بكـلامٍ لـه في غيرِه؟!

ومِمّا لا يُتَعَجَّبُ مِنْهُ أنَّ (الخسَّاف) قد وَقَفَ على الكـلامِ السَّابقِ كُلِّه، سواءٌ أكان كلامَ الشيخِ، أم كلامَ الناشِر، كما في كتابِه الأبتر (ص ٢٢ و ٤٠ و ١٣٧) لكنَّه لم يستفـد مِن ذلك ألبتةَ، لِمَـا عَرَفَـهُ عنه ـ الآنَ وقبـلَ الآن ـ كُـلُّ طـالِبٍ للحقِّ، ورافضٍ للتلبيسِ والتدليسِ مِن زَيْغٍ وتَزْويرٍ وانحرافٍ.

وعينُ ما يُقالُ في «المشكاة» يُقال في التعليق على «صحيح ابن خُـزيمة» لأنَّ الكتـاب ـ أصـلاً ـ ليس مِن تحقيق شيخنـا ولا تعليقِهِ، ولكنَّ مُحَقِّقه الفاضل الدكتور محمد مصطفى الأعظمي طلب منه مراجعة الكتابِ مراجعةً عامَّةً، مع إضافة ما يلزمُ تعليقُهُ مِمّا لا يكونُ في حقيقتِهِ تخريجـاً جديـداً لأحاديث الكتـاب، أو تحقيقاً ثانياً لِمَتنِهِ.

لذلك، كانت بعضُ تعليقاتِهِ موجزةً ومختصرةً، أو تَتْميمـاً لتعليقٍ بَدَأَهُ الدكتور الأعظميُّ.. وهكذا.

وكمـا قلْتُ: جُلُّ الأحـاديث التي ادَّعىٰ فيها (الخسَّـافُ) التناقضَ هي مِمّا وَقَعَ في هٰذين الكتابين، وقد تتبَّعْتُ أرقامها في كتابة الأبتر، وهي ذوات الأرقام:

(١، ٢، ٣، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٦، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٩، ٧٢، ٧٣، ٧٥، ٧٦، ٧٨، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩٥، ١٠٣، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٧، ١٥٣، ١٥٨، ١٦٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٨، ١٩٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩و ٢٥٠)!!

وهي قريبُ نصفِ الأحاديثِ التي أوردها هذا الجهولُ!

وأقولُ: حُقَّ للأغمارِ المُقلَّدةِ الذينَ يَروْنَ هذا الكَمَّ الكبير (!) من الأرقام أن يَفْغَروا أفواهَهُم دهشةً لها اغْتراراً بها، وهي خَواءٌ... هراءٌ!

وَمَا كُلُّ مَخْضُوبِ البَنَانِ بُثَيْنَةً

ولا كُلُّ مصقولِ الحديدِ يَمَاني

ولو تَتَبَّعناها ـ فَضْلاً عمّا سواها ـ واحداً واحداً: لطال بنا القولُ، وتَضاعَفَ حَجْمُ الكتابِ أضعافاً.

والوقتُ أغلىٰ مِن أن يضيعَ بِفَضْحِ هذه الكَذِباتِ الواضحات، وكشفِ تلكُم التُّرَّهات الباطِلات!

ومِمَّا لا يَسَعُني تفويتَه ها هُنا بَيَانُ أنَّ هذا (الخسَّاف) ـ عامَلَهُ الله بعدلِهِ ـ قد كرَّرَ عَدداً مِن الأحاديثِ والمسائل في مَوَاضِعَ مختلفةٍ مِن كتابِهِ الأبترِ، تكثيراً للصَّفَحات، ومُضاعَفَةً للأرقام!! زيادةً في التَّغْريرِ والإيهام:

فما أورده (ص ٧) كرّره (ص ٧٠) و (ص ١٦١)!

وما أورده (ص ٩) كرّره (ص ١١٤) و (١٣٦) و (١٤٠)!

وما أورده (ص ١٠) كرّره (ص ٩٨)!

وما أورده (ص ١٠) كرّره (ص ١١) و (ص ١٤٠)، !

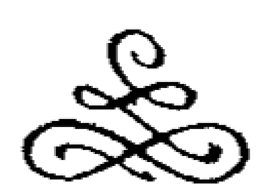
وما أورده ص (٦٤) كرّره (ص ١٠٥)!

وما أورده (ص ٩٦) كرّره (ص ١٤٥)!

وهكـذا فِي مواضـعَ عـدّة! فمـاذا نقـول فِي هـذا المُلَبِّس الجَهُول؟!

مـا كُـلُّ مَـن قـاد الجِيَـادَ يسـوسُـهـا

ومـا كُـلُّ مَن أجـرىٰ يُقَـال لـه : مُجـري



تلبيساتُ «التناقُضات»

وَلِـوَضْـعِ النِّقـاط على الحُـروف، وكَشْفِ حقيقـةِ هـذا (الخسَّاف) المَؤُوف، أقولُ مستعيناً بربِّنا الرحيم الرؤوف، ذاكراً بعضَ الأمثلةِ من تلبيساتِهِ التي هي ألوانٌ وصُنُوف:

١ ـ أورد (ص ٣٩) حديثَ عبد الله بن عَمْرو: «الجمعة على مَن سَمِعَ النِّداءَ»:

وادَّعى تنـاقُضَ تحسين الشيـخ للحـديثِ في «الإرواء»، وتضعيفَه لسنده في «المشكاة»!

ولا تناقُضَ بحالٍ، إذ قد ضعّف سنده أيضاً في «الإرواء»، ولٰكنّه ساقَ له شواهد تُقَوِّيه، ثم قال في آخِرِ تخريجهِ:

«فالحديثُ على هٰذا حَسَنٌ إن شاء الله».

«فتدبَّروا يا أولي الألباب».

٢ ـ أورد (ص ٣٩ ـ ٤٠) حديثَ أنسٍ: «لا تُشَدِّدوا على أنفِسكم فَيُشَدِّدَ الله عليكم..»

ثم أدّعى تناقُضَ تضعيفَ الشيخ له في «تخريج المشكاة»!

وإنّما عقله المتناقض، وذِهْنُهُ المتعارض، إذ كلامُ شيخنا في «غاية المرام» (ص ١٤٠) مصدَّرٌ بالحكم على الحديث بـأنّه (ضعيف)، لكنّـه ساق لـه شاهِداً مُرسْـلاً، جَعَلَه يقولُ في آخـرِ

تخريجه له: «فلعلَّ حديثَه هذا حَسَنٌ بِشاهدِهِ المرسل عن أبي قِلَابَةَ، والله أعلمُ».

وبعد هٰذا وذاك؛ وقف شيخنا على طريق ثالث للحديث في بعض مصادر السنة، جعله يجزم بثبوته؛ مودِعاً إياه في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٣٦٩٤ - مخطوط)، فهٰذا هو العلم والإنصاف، ودع عنك تلبيسات (الخسَّاف).

٣ - اورد (ص ٤٠) حديثَ عائشةَ: «مَن حدّثكم أنّ النبيّ ﷺ كان يبولُ قائماً فلا تُصَدِّقوه..»:

ثم نقَلَ تضعيفَ الشيخ لإسناده في «المشكاة» ثم تصحيحه له في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» مُدَّعياً بينهما التناقُضَ!!

ولا تناقُضَ البتّةَ إلّا في عَقْلِ مُدَّعيه، وبيانُ ذلك مِن وجهين:

الأول: أنَّ الشيخ قد أعلَّ رواية الترمذي في «المشكاة» بسوءِ ضَعْفِ شَريك النَّخَعي، وهو عينُ ما فَعَلَه في «السلسلة» ولكنّه هُنا ساق له شاهداً فاته هناك - وقد فاتَ قبلَه غَيْرَه - فصحّحه به.

الثاني: أنَّ الشيخ - حفظه المولىٰ - قد اعترف في «السلسلة» بقُصور التعليق على «المشكاة» قائلاً بعد إيراد المتابَعَة:

«فتبيّن مِمّا سبق أنّ الحديثَ صحيحٌ بهذه المتابعة، وقد خفيت على الترمذي فلم يُصَحّح الحديثَ، وليس ذلك غريباً، ولكنّ الغريبَ ان يخفى ذلك على غير واحد مِن الحُفَّاظ

المتأخِّرين، أمثال العِراقي والسُّيوطي وغيرهما، فأعلَّا الحديث بشريك، وردًا على الحاكم تصحيحه إيّاه مُتَوهِّمين أنّه عنده مِن طريقِهِ، وليس كذلك كما عرفتَ، وكنتُ قد اغتررتُ بكلامهم هذا لمّا وضعتُ التعليق على «مشكاة المصابيح» **وكان تعليقاً سريعاً اقْتَضَتْهُ ظروفٌ خاصَّةٌ**، لم تُساعِدْنا على استقصاءِ طُرق الحديث كما هي عادتُنا. والآنَ أجزمُ بصِحّة الحديث للمتابعة المذكورة، ونسألُ الله تعالى أن لا يُؤاخِذنا بِتقْصيرنا».

هذا كلُّه مِن كلام شيخِنا ـ وفّقه الباري ـ، وهو كلامٌ وَقَفَ عليه (الخَسَّاف) لكنّه كَتَمه، فَبَدلاً مِن أنْ يُوردَهَ ويُشيرَ إلى فَضْلِهِ ونُبْلِهِ وإنْصافِهِ، رَمَاهُ بالتناقُضِ!! «فتأمَّلْ أخي القارىء»!

ومَن يَكُ ذا فَمٍ مُرٍّ مريضٍ
يَجِدْ مُرّاً به الماءَ الزُّلالا

وهذا الحديثُ ـ فضلاً عن عَدَدٍ آخَرَ غيره ـ ينقُضُ دعوىً كاذبةً أُخرى مِن دعاوىَ (الخَسَّاف) الكثيرة المريرة، وهي ادِّعاؤُه الباطلُ على الغلاف الأخير لكتابه، وذلك قولُه: «لقد تَرَكْنا ما نَبَّه على أنه رَجَعَ عن تضعيفهِ مثلاً إلى تصحيحِهِ، واعْتَبَرْنا أنَّه معذورٌ في تلك الأحاديث وتجاوَزْنا عنها..»!!

فانْظُر إليه، واحْكُم عليهِ!

فإلى الله المشْتَكى مِن جهل المتَعالِمين، وتعالُم الجاهلين.

٤ ـ أورد حديث عَمّار: «ثلاثةٌ لا تقربُهم الملائكةُ: جيفة الكافر، والمُتَضَمِّخُ بالخَلوق والجنُب إلّا أن يتوضّأ».

زَعَمَ (الخسَّافُ) تناقض الشيخ في حُكمهِ عليه بالحُسْن في «صحيح الجامع»، وتضعيف سنده في «المشكاة»!

ولو أنْصَفَ هذا الجهولُ ونَظَر.. لَفَهِمَ واعْتَبَر.. لكنّه عَبَسَ وَبَسَر.. ثم أَدْبَرَ واسْتَكْبَر!

إذ الشيخُ في كلا الكتابَيْن يَعْزو لـ «الترغيب» وفي الجزء نفسهِ والصفحة ذاتِها، لكنّه في موضع التَّحْسينِ عزاه لتخريج «الترغيب» الذي هو في الحقيقةِ حَوَاشٍ له على «الترغيب» نفسِه من نُسخة الشيخِ المَعْزُوِّ إليها.

فلّما ضعف الشيخُ سندَه في «المشكاة» إنّما ضعّفه تَبَعاً للإمام المُنْذري في «الترغيب» الذي أعلّ سندَه بالانقطاع!

فَلَمَّا خرَّجَ الشيخُ «الترغيب والترهيب» وَوَضَعَ عليه حواشيَه المسمّاة «التعليق الرَّغيب» وافَقَ المنذريَّ على الإعلالِ بالانقطاع، لكنّه ذكر له شاهِدَين، وقال بعد إيرادِهما: «فيتقوّىٰ الحديثُ بهما».

فأين التعارضُ الموهوم؟ وأين التناقُضُ المَزعْوم؟ إنّه في عَقْلِ المُلَبِّس بِهِ والمُدَّعيهِ!

٥ ـ أَوْرَدَ (ص ٤٢) أَثَرَ ابنِ عبّاسٍ أنّه: «كان يَقْصُر في الصلاة في مثل ما يكون بين مكّة والطائف...»

وادَّعى التناقُضَ في حُكم الشيخ عليه في «المشكاة» حيث ذَكَرَ أنّه «بلاغ بدون إسناد فلا يصحُّ...»!

ناصِباً الخلافَ بين ما هنا وبين ما أورده الشيخ في «الإرواء» مِن «مصنَّف ابن أبي شيبة» عن ابن عباس أنّه قال: «لا تَقْصُروا إلى عَرَفةَ وبطن نخلةَ، واقصروا إلى عسفان. . »!

وحُبُّ النقد بالباطلِ أعماه عن التفريق بين المُتغايرات، إذ النَّصّانِ أَوّلاً ـ مُختلفانِ، ثم ذاك مِن فعلِه وهذا مِن قولِهِ!

أيُسَمَّى هذا تناقضاً يا كذوبُ؟!

٦ ـ أورد (ص ٤٤) حديثَ عُبادةَ: «كان رسول الله ﷺ إذا اتَّبع جِنازةً لم يَقْعُد حتّى تُوضَعَ في اللَّحْد. . »:

والحديثُ في «المشكاة» وأعلّه التبريزي بضَعْفِ أحدِ رُواتِهِ، فاستدرك عليه شيخنا طريقاً آخَرَ بقولِهِ: «لكنه عند أبي داوود مِن طريق أُخرى، وفيها عبدُ الله بن سُلَيمان بن جُنادة بن أُمَيّة عن أبيه وهما ضعيفان».

فهذا التعليقُ مِن شيخنِا يَفْهَمُ منه كُلُّ حديثيٍّ التَّحْسينَ، أمّا المُتَطَفِّلون على موائد العِلْم والعُلَماءِ، فلا يفهمون منه إلّا فَهْمَ السُّفَهاء الجهلاء!

فَنَصَبَ هذا (الخسّافُ) ـ بسوءِ فهمِهِ ـ التناقُضَ بين ما فَهِمَه بالباطلِ هنا، وبين تَحْسين شيخنِا للحديثِ في «صحيح ابن ماجه»!

مَعَ أنَّ الشيخ ـ حفظه الله ـ عزا تخريجَه فيه إلى «مشكاة المصابيح».

فعَجَباً لهٰذا (الخسّاف)! إذْ لم يَفْهَم ـ منفرداً ـ من تخريج الشيخ هناك التحسينَ، ألا يفهمُهُ هنا مِن عزوه بيانَ التحسين لـ «المشكاة»!.

أم أنّه الغباءُ الملفوفُ بالجهل والعصبيّة؟!

٧ ـ ومثلُ سابقهِ تماماً ما أورده (ص ٤٤ ـ ٤٥) مِن حديث عُرْوَةَ بن الزُّبير!

وهو ظاهرٌ جدّاً بِأدْنىٰ تأمُّل! فلا أُعيدُ.

٨ ـ أورد (ص ٤٦) حديثَ ابن عُمر: «نهى رسولُ الله ﷺ عن مطعمين: عن الجلوس على مائدةٍ يُشرب عليها الخمرُ، وأن يأكلَ وهو منبطحٌ على وجهه»:

ثمّ نَقَلَ هذا (الخسّاف) تضعيفَ الشيخ له في «الإرواء» ناصِباً الخلافَ بينه وبين تَحْسينِ الشيخ له ـ أيضاً ـ في «صحيح ابن ماجه»!

ولو أظْهَرَ هذا الأفَّاكُ مَتْنَ ابنِ ماجة المُخْتَصَرَ لَظَهَرَ زيْفُهُ وكَذِبُه، لكنّه طَوَاهُ وكَتَمَهَ!

إذ المتْنُ عند ابن ماجه: «نهىٰ رسولُ الله ﷺ أن يأكُلَ الرجلُ، وهو منبطحٌ على وجههِ»!

فأين هذا مِن ذاك؟

ثم إنَّ الشيخ ـ حفظه الله ـ قد عزا تخريجَ الحديثِ في «صحيح ابن ماجه» لـ «إرواء الغليل» (١٩٨٢ ـ التحقيق الثاني) مِمّا يُظهر ويُؤكد أنْ لا تَعارُضَ البتّة بين الموضعين.

ولمّا شَعَرَ (الخسَّاف) بأنّه لو كَشَفَ هذا الذي سُقْتُهُ هنا لانْفَضَحَ سِتْرُهُ وانكشف أمرُهُ، قال عَقِبَ ذكرِه «صحيح ابن ماجه»:

وعزاه لبعضِ كتبهِ متناقضاً منها «صحيحته» (٢٣٩٤)..»!!

كذا صَنَعَ هذا المَخْذولُ! أظْهَرَ المخطوط، وأهمل المطبوع! ألَا وهو «الإرواء» الذي لو أظهره لَعُرِف تلبيسه، وبَانَ تدليسهُ!

«فَسُبحان الله!! ما أشدَّ تناقُضَه!».

٩ - أورد (ص ٤٦ - ٤٧) حديثَ «التائب مِن الذنب كمن لا ذنب له»:

وادَّعى أنَّ الشيخ ذكره في «الضعيفة» مُضَعِّفاً له، ثم تَنَاقَضَ (!) مُورداً له في «صحيح ابن ماجه»!!

كذا قال! وهو كلامٌ لا يسوىٰ فَتْلَةَ عِقَال!!

وبيان ذلك بما يأتي:

أنَّ الشيخَ حفظه الله قد أورد في «الضعيفة» (٦١٥) حديثَ «التائب من الذنب كمن لا ذنب له، وإذا أحبَّ الله عبداً لم يضرَّه ذنبٌ»، وصدّر عليه الحكم بالضعيفِ، ثم قال بعد نَقْد إسنادِهِ:

«والنصفُ الأولُ من الحديث له شواهدُ مِن حديث عبد الله ابن مسعود وأبي سعيد الأنصاري..».

ثم ذَكَرَها ونَقَدَها، وقال في آخِرِ بحثِهِ: «وجملةُ القول: أنَّ الحديثَ المذكور أعلاه ضعيفٌ بهذا التمام، وطَرَفُهُ الأوّل منه

حَسَنٌ بمجموع طُرُقهِ، وقد قال السخاوي : حسّنه شيخنا ـ يعني ابنَ حَجَر ـ لشواهده»، والله أعلم، وله شاهدٌ آخَرُ مِن حديثِ ابن عبّاسٍ بزيادةٍ أُخرى . . » . ثم ساقه . .

ومِن كمالِ جَهْلِ هذا (الخسّاف) أنّه كَتَمَ ـ أيضاً ـ بَيَانَ عَزْوِ شيخنا في «صحيح ابن ماجه» للحديث نفسِهِ، حيث قال حفظه الله : «حسن . «الضعيفة» تحت الحديث (٦١٥ و ٦١٦)» . !!

فتأمّلوا ـ عافاكم الله مِن أهلِ الأهواء ـ فِعَالَ هذا (الخسّاف) واحْكُموا عليه بما يقتضيه الإنصاف! بعيداً عن التعصُب والعَمَىٰ والاعْتِسَاف!!

١٠ ـ أورد (ص ٤٧ ـ ٤٨) حديثَ : «الدواوين ثلاثة : ديوان لا يغفره الله . . . » الخ .

ثم قال : «ضعّفه الألباني في «تخريج المشكاة» . . ثم مِن العجيب الغريب أنّا وجدناه قد ذكره في «صحيحَتِهِ» (٤ / ٥٦٠ ـ برقم ١٩٢٧)»!

قلتُ : ليس عجيباً ولا غريباً أن يَصْدُر هـذا الكلامَ مِمّن اسْتَسْهَلَ الكذب، واسْتَمْرَأَ التَّضْليلَ!

إذ الشيخُ حفظه الله لمّا ذَكَرَ الحـديثَ في «الصحيحة» لم يُصَحِّحْهُ، وإنّما صحّحَ بهِ حديثاً آخَرَ أوّله : «الظُّلْمُ ثلاثةٌ : فظلمٌ لا يتركُه الله . . » إلخ . .

ولمّا أورد في الموضعِ نفسِهِ حديث «الدواوين» قال عَقِبَهُ : «وقد خَرّجتُه في «الأحاديث الضعيفة» و «المشكاة» . . »

فانظر إلى تحريفِ كُلِّ (خسَّافٍ) وتدليسهِ، وتطاوُلِهِ وتَفْليسهِ!! بل كذبِهِ وتضليله وتلبيسهِ!

١١ ـ ثم أورد (ص ٦٣٥) حديث: «مَن هَجَر أخاه سنةً، فهو كَسَفْكِ دمِهِ»:

فقد ذكر (الخسَّافُ) تليينَ الشيخ لإسناده في «المشكاة» ثم تصحيحَه إيّاه في «السِّلْسِلة الصحيحة» (٩٢٨)، ثم قال: «واعتذر هنالك حيثُ لم يَنْفَعْه الاعتذار»!!

كذا يقولُ هذا الجهول، وكأنّه يكتُبُ للصُّمِّ والعُمْيِ والبُكْم وضُعَفاءِ العُقول! وكأنّه يظنُّ أنْ لا أَحَدَ يُراجعُ كلامَه، ويتعقَّبُ تسويداتِهِ! فَلْيَخْسَأْ كُلُّ (خسَّافٍ) مُتهوِّك، مُوقِناً أنّ دُعاةَ السُّنة لِبِدَعِهِ وتحريفاتِهِ بالمِرْصاد، وسيغرسون في حَلْقِ ضلالاتِهِ الشَّجىٰ والأوتاد!

أمّا أصحابُه المُتَكَثِّرُ بهم، فَنَصيحتُنا الصادقةُ لهم أنْ يعلموا ـ وقد آنَ لهم أنْ يعلموا ـ أنَّ ما عليه مُقَدَّمُ بدعتهم إنّما هو الجَهْلُ والتعالمُ، والكذبُ والتطاولُ. . ليس إلاّ . .

وكأنِّي بلسانِ حالهم يقولُ: «إنَّ البُغاثَ بأرضِنا يَسْتَنْسِرُ»!! فالتوبةَ والرُّجوعَ ـ هدانا الله وإياكم سواءَ السبيل ـ .

إذ كيف يقولُ هنا: «واعتذر حيث لم ينفَعْه الاعتذار» ثم يقول ـ بَعْدُ ـ كما نقلتُه عنه (صفحة ٦٤) فيما سبق: «لقد تَرَكْنا ما نبّه على أنّه رَجَعَ عن تضعيفهِ مثلاً إلى تصحيحِهِ، واعتبرنا أنّه معذورٌ في تلك الاحاديث وتجاوَزْنا عنها»!

وهو كاذبٌ في تجاوزه، وكاذبٌ في قَبول الاعتذار!! كما رأيتَ بأمِّ عينيك!

وأمّا شيخُنا ـ جزاه الله خيراً ومَتّع بحياتهِ ـ فقد قال في «السلسلة الصحيحة» (٩٢٨) بعد تخريجهِ الحديثَ المذكورَ والنقلِ عن الحاكم والذهبي، والعراقي، وابن الوزير تصحيحَهم له:

«ويبدو لي الآنَ أنّه كذلك، فإنّ رجالَه كلَّهم ـ عدا الصحابيَّ ـ رجال مسلمٌ، وقد كنتُ قلتُ في تعليقي على «المشكاة» (٣٦.٥): «إسناده ليِّن»، وذلك بناءً على قول الحافظ ابن حَجَر في ترجمة الوليد هذا مِن «التقريب»: «لين الحديث». . وقد فاتَهُ قولُ ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/٢/٢٠): «سُئل أبو زُرعة عنه؟ فقال: ثقةٌ» فلمّا وقفتُ على هذا التوثيق مِن مثل هذا الإمام اعتمدتُه. . وبناءً على ذلك صحَّحت الحديثَ، ورَجَعْتُ عن التَّلْيين السابق، وقد نَبَّهْتُ على هذا في تحقيقي الثاني لـ «المشكاة» والله أعلمُ».

قلت: هذه هيَ الذورةُ في الإنصاف، وهذا هو تمامُ العَدْل، وهذا هو العلمُ بأبهىٰ صُوَرِهِ.

أَمَّا الحَمقىٰ الجَهَلَةُ فهم لا يُفَرِّقون بين التَّمْرةِ والجمرةِ، فلا قُوَّةَ إلّا بالله.

١٢ ـ أورد (ص ٥٣) حديثَ: «كفىٰ بالمرءِ إثْماً أن يُضَيِّع مَن يقوت»:

ثم قال: «قال الألباني مضعّفاً للحديث في «غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام» (ص ١٥٣) برقم (٢٤٥): ضعيف بهذا اللفظ.. أ. هـ.

قلت ـ والكلامُ للخسَّاف ـ: وجدتُه متناقض[1]، حيثُ حسَّنه في «إرواء الغليل» (٤٠٧/٣) بهذا اللفظ، حيث قال في آخِرِ سَطْر: «فالحديث حَسَنْ[2]» أ. هـ فتأمّلوا يا قَوْم!!».

قال أبو الحارث عفا الله عنه:

قد تَأَمَّلْتُ مَلِيّاً فزادَني هذا التأمُّلُ ـ ولله الحمد ـ يقيناً بأنّ هذا (الخسَّاف) جاهِلٌ متجاهِلٌ، وغويٌّ مُتغافِلٌ، يُصَوِّرُ الحَقَّ باطلاً، ويجعلُ الباطلَ حقّاً!

ولقد ذكّرني هذا التأمُّلُ الذي أمرتَ به ـ واستجْبتُ فيه لأمرك ـ قولَ ذلك الشاعر المُتَأَسِّف على أحوال الجهلة المتصدّرين حيث قال:

تصدَّر للتدريسِ كُلُّ مُهَوَّسِ
بليدٍ ويُدْعى بالفقيه المُدَرِّسِ
فحُقَّ لأهلِ العلمِ أن يتمثَّلوا
ببيتٍ قديمٍ شاعَ في كُلِّ مجلسِ
لقد هَزُلَتْ حتى بدا مِن هُزالها
كُلاها، وحتى سامَها كُلُّ مُفلسِ

---

(١) سبق التنبيهُ على جهلهِ اللُّغوي في هذا (ص ٣٥)!

(٢) كذا أثبت (الخسَّافُ) النون بالسُّكون، وهي دليلٌ يُضاف لما سبق من أدلّةِ جهلهِ!

أقولُ : ومعذرةً مِن قائل الشِّعر إذ أُعيدُهُ مُحَوَّراً :

تَصَدَّر للتَّصْنيفِ كُلُّ مُزَيِّفِ

جهولٍ ويُدْعى بالفقيهِ المؤلِّفِ

وبيان جهل هذا (الخسّاف) وتلبيسهِ (بعد التأمُّل) كما يلي :

أنَّ شيخَنا لمّا أورد الحديثَ في «الإرواء» (٨٩٤) باللفظِ المسوقِ قَبْلُ، قال عَقِبَه : «صحيحٌ بغير هذا اللفظ . . » .

وقولُه في «غاية المرام» (٢٤٥) : «ضعيفٌ بهذا اللفظ . . » .

فهل بين هاتين الكلمتينِ مِن تغايُر؟

وهل بين المَتْنَيْنِ مِن تنافُر؟

أمْ أنَّه الكذبُ الصريحُ ، والقولُ القبيح مِن أفَّاكٍ طريح ؟ !

ثم ساق شيخُنا لفظَ الحديثِ المرويَّ في «صحيح مسلم» :

«كفىٰ بالمرءِ إثماً أن يحبسَ عمّن يملك قوتَه» .

ثُمَّ ـ بَعْدُ ـ وفي آخرِ بحثِ الشيخ في «الإرواء» قال :

«ثم وجدتُ له شاهداً . . أخرجه الطبراني (٣/ ٢١) ورجاله ثقات كلُّهم ، وابن عيّاش إنّما يُخشىٰ مِن سوء حفظهِ في روايتهِ عن المدنيِّين كهذه ، فهو صالحٌ للاستشهاد بِه ، فالحديث حَسَنٌ» .

ويزيدُ ذلك بياناً ووضوحاً وأنْ لا تناقُضَ البتّة إلاّ في قلبِ مُدَّعيهِ وعقلهِ ، أنّ الشيخَ ـ حفظه الله ـ عزا في «غاية المرام» (٢٤٥) تفصيلَ القولِ في الحديثِ نفسهِ إلى «الإرواء» !

«فتأمَّلوا يا قوم» ! !

١٣ ـ أورد (ص ٥٥) حديثَ: «أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ أكثرَ ما كان يصومِ من الأيام السبت والأَحَد..»:

ثم ذكر تصحيحَ الشيخ للحديثِ في تعليقهِ على صحيح ابن خُزيمة»! ونَصَبَهُ مُعارضـاً لتضعيفهِ الحـديثَ نفسَه في «السلسلة الضعيفة»! فادَّعى التناقضُ!!

ولقد أخفىٰ هذا (الخسَّافُ) ـ وكثيراً ما يُخفي ويَكْتُمُ ـ أنَّ شيخَنا في آخر سطرين مِن بَحْثِهِ في «السلسلة الضعيفة» قد تَراجَعَ عمّا في «صحيح ابن خُزيمة»، حيث قال حفظه الباري بعد نَقْدِهِ وإعلالِهِ:

«ولم أكُن قد تنبَّهتُ لهذه العلّة في تعليقي على «صحيح ابن خُزَيمة»، فَحسَّنْتُ ثَمَّةَ إسنادَه، والصوابُ ما اعتمدتُه هنـا، والله أعلم».

فماذا تقولون في كُلِّ (خسَّافٍ) خَؤُون مَأبون؟!

١٤ ـ أورد (ص ٥٦ ـ ٥٧) حديثَ: «ذَبَحَ النبيِ ﷺ يـومَ الـذَّبْح كبشَيْنِ أقـرنين أملَحَيْنِ، فلمّا وجَّههمـا قال: إنِّي وجَّهتُ وجهي للّذي فَطَرَ السماوات..»:

ونَقل تَضْعيفَ الحديثِ مِن «المشكاة»، ونَصَبَ له ما نَقلَهُ عن «الارواء» مُعارِضاً، مدَّعياً بَيْنَهما التناقُضَ، قائلاً: «تنـاقَضَ فَحسَّنَ الحديثَ في «إرواء الغليل» (٤/ ٣٥١)..»!

كذا قال هذا الكذّابُ! وما في «الإرواء» يُخالف تماماً ما في «المشكاة» فهما حديثان مُتغايران سَنَداً ومتناً:

فالأول : مطوّل في نحو خمسة أسطر مِن طريق أبي عيّاش، عن جابر.

والثاني : مختصر في نحو سطرين، مِن طريق عبد الرحمن ابن جابر، عن أبيه.

فانْظُر إلى هذا التدليسِ ، الّذي هو واحِدٌ مِن عَشَراتٍ، يكْفي واحِدٌ منها لإسقاط عدالةِ هذا (الخسّاف)، ولا أحسِبُها موجودةً فيه أصلاً، فضلاً عن أن تُسْقَط بَعْدُ!!

١٥ - أورد (ص ٣٤) حديثَ أبي سعيد الخُدريِّ : «إنَّ الناسَ لَكم تَبَعٌ، وإنَّ رجالاً يَأْتونكم مِن أقطارِ الأرضِ يتفقّهون، فإذا أَتَوْكم فاسْتَوْصُوا بهم خَيْراً».

وادَّعى (الخسَّاف) أنَّ الشيخَ - حفظه المولى مِن حاسِديه - قد صحّح الحديث في «السلسلة الصحيحة»!

ثم قال : «ثم وجدتُه قد ضعّفه في تخريج «مشكاة المصابيح». . فيا للتناقُض»!

كذا قال! وكأنَّ التناقُض المُدَّعى المزعوم يَثْبُتُ بمجرّد أن يقولَ في آخِرِ تسويده : «يا للتناقُض» أو : «إلى الله المُشتكىٰ» أو : «فتأمّلوا»، إلى غير ذلك مِن عبارات لا تَنْفَقُ في سوق العلمِ، وإنّما تَنْطَلي على الجَهَلةِ المغرورين، الذين لا يُفَرِّقون بين الشِّمال واليمين!!

فأقولُ : هما حديثان، كُلٌّ منهما له سند يفترق عن الآخر، وكُلٌّ منهما يُفارق متنُه الآخر:

فالأول : «إنّ الناس لَكُم تبعَ . .» ضعّفه شيخُنا في «المشكاة»، وهو مِن طريق أبي هارون العَبْدي عن أبي سعيد.

والثاني : «كان رسولُ الله ﷺ يُوصينا بِكُم . .»، وقد صحّحه شيخُنا في «الصحيحه» (٢٨٠) وهو مِن طريق أبي نَضْرَةَ عن أبي سعيدٍ[1].

فَمِن عَجَبٍ ـ ولا عَجَبَ ـ كيف يَجْرؤُ (خسّاف) أفّاكٌ على مثل هذا الكَذِبِ الصَّريح؟!

وكيف لا يَجْرُؤ على الكَذَب من تَجرَّأ على تكفير أئمة الإسلام وشَوَامِخهِ الأعلام؟!

١٦ ـ ومثلُ الذي سَبَق تماماً، ما صَنَعَه (الخسّاف) في حديث: «هذه صلاة البيوت» :

إذ زَعَم (ص ٦٢) تناقُض الشيخ بين حُكمه عليه بالضعف في «المشكاة»، وبين قولِه ـ كما ادّعىٰ ـ في «صحيح ابن ماجه» إنّه: «حسن»!!!

ولم يَذْكر مَتْنَ روايةِ ابنِ ماجه إمعاناً في التَّمْويهِ!!

وفي الحقيقة هما حديثان، يختلف فيهما المتنُ والسَّنَدُ :

فالأول : «هذه صلاة البيوت» عن كَعْب بن عُجْرة.

والثاني : «ارْكَعُوا هاتَيْنِ الركعتين في بيوتكم» عن رافع بن خَدِيجٍ.

---

(١) بالرغم من أن شيخنا أشار في «الصحيحة» (١ / ٥٠٥ ـ ٥٠٦) ـ أيضاً ـ إلى تضعيف رواية أبي هارون العَبْدي! فلا قوّة إلا بالله.

الأولُ : فيه مجهول، والثاني : سنده حَسَنٌ.

فأين هذا مِن ذاك؟ أيُّها الجَهولُ الأفَّاك.

١٨ ـ أورد (ص ٦٥) حـديثَ أبي هُريـرة : «مَن أدركْ مِن الجمعة ركعةً فليصلِّ إليها أُخرى . .» هكذا مختصراً :

ثم ذكر تضعيفَ شيخِنا للحديث في «المشكاة»، وقال عَقِبَهُ: «وتناقَضَ، فصحَّح الحديثَ في «الإرواء» . .»!

كذا قال! وفيه شيئان :

الأوَّل : أنَّ الحديثَ بتمامِهِ لا يصحُّ، وإنّما صحَّح شيخُنا القطعةَ الأولى منه، وهي التي اقتَصَرَ على إيرادِها (الخسَّاف).

الثاني : أنَّ شيخنا صرَّح في «الإرواء» (٣/٨٤ ـ ٩٠) بعد بحثٍ نقديٍّ بديعٍ لا يَفْهمُهُ إلاَّ طَلَبَةُ الحديثِ وأهلُه، بما نصُّه: «وجملة القولِ أنَّ الحديثَ بذكر الجمعةِ صحيحٌ من حديث ابن عُمر مرفوعاً وموقوفاً لا مِن حديث أبي هُـريرة، والله تعـالى وليُّ التوفيق».

«فتأمَّلوا يا ذوي القلوب والأبصار»!

١٩ ـ أورد (ص ٦٩) حديثَ معاذٍ : «ما مِن مُسلمين يُتوفّىٰ لهما ثلاثةٌ إلاّ أدخلهما الله الجنَّةَ . .»:

ثم نقل عن شيخِنا في «المشكـاة» قولَـه : «رواه أحمدفي «المسند» وابن ماجه، وإسنادهما ضعيفٌ . .»!

هكذا نَقَلَها! وانتظر لِتَرَا!!

ثم قال: «ثم تناقَض فرَأَيْتُهُ قد أورده في صحيح ابن ماجه»!

كذا قال! فضَّ الله فاه، باتِراً كلامَ شيخِنا إلى مُنْتَهاه، ذاكِراً منه ما يُوافِقُ رأيَه وهَواه!!

إذ يقولُ شيخنا عَقِبَ ذلك مباشرةً: «.. ولروايةِ ابن ماجه شاهدٌ في «المسند» (٥/٣٢٩) عن عُبادة بن الصامِت»!

مِن أجل ذا أورد شيخُنا الحديثَ في «صحيح ابن ماجه»! لكنَّ هذا الجاهلَ لا يأخُذُ مِن العلم إلاّ ما كان حَسَبَ الحاجه!

فنعوذُ باللهِ مِن التحريفِ واللَّجاجة!!

٢٠ ـ أورد (ص ٦٩ ـ ٧٠) حديثَ شقيق بن سَلَمة، أبي وائل: رأيتُ عُثمان بن عَفّان رضي الله عنه يتوضأ ثلاثاً ثلاثاً، ومَسَح برأسهِ وأُذُنَيْهِ ظاهِرَهما وباطِنَهما، وغَسَل قدميه ثلاثاً ثلاثاً، وغَسَل أنامِلَه، وخَلَّلَ لِحْيَتَهُ، وغَسَلَ وَجْهَه، وقال: رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ يفعلُ كالَّذي رَأَيْتُموني فَعَلْتُ».

ثم نَقَلَ عن شيخِنا قولَه في تضعيفهِ إسنادَه في التعليق على «صحيح ابن خُزيمة»: «إسنادُهُ ضعيفٌ، راجع الحديثَ (١٥١) ناصر».

ثم عَقَّب (الخَسّاف) بقولِهِ: «خالَفَ ذلك فصَحَّحَ حديثَ عُثمان هذا في «إرواء الغليل».. وأورده في «صحيح ابن ماجه».. والحديث أصلُه في «الصَّحيحَيْن»..».

قلتُ: وكلامُه يَنْضَحُ جهلاً وتحريفاً، وبيانُ ذلك فيما يلي:

أَنَّ الحديثَين مُخْتَلِفان سَنَداً ومَتْناً :

فحديثُ ابنِ خزيمة : مِن طريق عامِرِ بن شقيق ـ وفيه لِينٌ ـ عن شقيق بن سَلَمة، عن عثمان . .

وحديثُ «الإرواء» : من طريق حُمران بن أَبَان عن عثمان، وهو رواية «الصحَيحْين» التي أشار إليها (الخسَّاف) موهماً أنَّ التنبيهَ عليها مِن كيسه!! وفي الحقيقة أنَّ شيخَنا هو صاحبُ تخريجه!

وحديثُ ابنِ ماجَةَ ثالثٌ مُخْتَصَرٌ: من طريقِ عبدة بن أبي لُبابة، عن شقيق بن سَلَمة، عن عثمان . .

وفي كُلٍّ مِن الروايات مَن حيثُ المتَنُ ـ ما ليس في الأُخرىٰ.

فانْظُر إلى هذا الخَلْطِ والخَبْط!!

«فإلى اللهِ المُشتكى»!

٢١ ـ أورد (ص ٧١) حديثَ ابنِ مسعودٍ : «كان النبيُّ ﷺ إذا استوى على المِنْبَر اسْتَقْبَلْناهُ بوجوهنا» :

ثم نَقَل قولَ شيخِنا في «المشكاة» مُعِلاًّ الحديثَ بمحمد بن الفَضْل : «لأنّه متهم بالكذب، رماه به الإمام أحمد وابن مَعِين وغيرهما . .»!

كذا نَقَلَه! وقد بَتَرَه!

حيث ادَّعى ـ بَعْدُ ـ تناقُضَ ما هنا مَعَ ما في «صحيح الجامع» ثم عَقَّب بقولِهِ: «فتدبَّروا»!

قلتُ : قد تَدَبَّرنا يا مَن لا تُحسن إلاّ عَرْضَ العَضَلات ، لكنّها في الحقيقةِ أَوْرَامٌ!

لقد تَدَبَّرْنا يا مَن تنقلبُ عليه دعاويهِ ، وتنعكسُ عليه مزاعِمُه!

فكان نتيجةَ تدبُّرنا أنّ كُلَّ (خَسَّافٍ) ساقِطٌ رقيع ، وجاهلٌ وضيع ، وسفيهٌ رجيع!

إذ قد قال شيخُنا بعد ذلك الإعلال : «لكنْ يَبْدو أنَّ معنى الحديث صحيحٌ ، فراجع «فتح الباري» (٣٣٢ - ٣٣٣)» .

فهذا تثبيتٌ منه للحديثِ بهذا الشاهِد.

فماذا في هذا يا هذا؟!

ثم ما في «صحيح الجامع» إسنادٌ آخَرُ، وهو في «سُنن ابن ماجه» عن ثابت!

«فَسُبحان قاسِم العقول»!

٢٢ - أورد (ص ٧٣) حديثَ : «أَمَا مَرَرْتَ بوادي قومِك جَدَباً، ثم مَرَرْت به يهتزُّ أخضرَ»:

قال (الخسَّافُ) : «ضعّفه الألباني في «تخريج المشكاة» حيث قال: «وفي سنده ضَعْفٌ، ويُحَسِّنه بعضُهم» ثم تناقَضَ الرجلُ فأورد الحديث في «صحيح الجامع الصغير وزيادته» . . فسبحان الله»!

أقول : والحمد للهِ ، ولا إلهَ إلاّ الله ، والله أكبرُ!

فكان ماذا؟

هل بهذه التَّسْبيحةِ تقلبُ الحقَّ باطلاً؟!

خابَ وخَسِرَ كُلُّ غويٍّ (خسَّافٍ) مَخْذول!

فأين التناقُضُ وقد اخْتَار الشيخُ في «صحيح الجامع» حُسْنَ الحديث[1]؟

وهل الحديثُ الحَسَنُ يخلو مِن ضَعْفٍ؟

وهل كلمة «فيه ضعفٌ» تستلزمُ ضعفَ الحديثِ؟

ورحم الله الإمامَ الذهبيَّ القائلَ: «إذ الحَسَنُ لا ينفكُّ عن ضَعْفٍ ما، ولو انْفَكَّ عن ذلك لصحّ باتّفاق».

«فَسُبحان الله»!

٢٣ ـ حديث سَمُرة: «مَن جامَعَ المُشركَ وسَكَنَ مَعَهُ فإنّه مِثلُه»:

قال فيه (الخسَّافُ): «صحّحه الألباني في موضع، فأورده في «صحيح الجامع وزيارته».. ثم وجدتُه قد ضعّفه في موضع آخر في «إرواء الغليل» (٥/٣٢ السطر ٧ من أسفل)، فقال: «أخرجه أبو داود، قلت: وسنده ضعيفٌ»..» أ. هـ.

ما شاء الله! وهل تظنُّ أنّك بِذِكر رقم الجزء والصفحة (والسطر) تُلَبِّسُ؟ لا، لقد كَسَدَتْ بِضاعتُك! وفسدت كلماتك! وانكشف بِهْرَجُك! وانْكَسَر قَلَمُك!!

(١) وقد أخفى (الخسَّاف) هذا التحسينَ، مُوهِماً مُريديه أنّ شيخنا يُصَحِّح الحديث!!

إذ الحديثُ في «صحيحِ الجامعِ» مُحَسَّنٌ[1]، وهو كذلك أيضاً في «الإرواء» لأنه مَسُوقٌ في الشّواهِدِ، مذكور في البابِ، فالثمرةُ واحدةٌ هنا وهناك، وهي التَّحسينُ، إذ بحثُ الشواهِد وإيرادها مقصودةٌ وغايتهُ شَدُّ أَزْرِ الأسانيدِ وتقويتُها.

« فتأمَّلْ » .

٢٤ - أورد (ص ٩٧) حديث : «إذا عَمِل أحدكم عملاً فَلْيُتقِنه . . »:

مُقْتَصِراً[2] على هذا القَدْرِ مِنْهُ، ثُمَّ قال :

«صحّحه الألبانيُّ، فأورده في «صحيح الجامع وزيادته» بلفظ: «إنَّ الله يُحِبُّ إذا عَمِلَ أحدكم عملاً أن يُتقنه»، ثم تَنَاقَضَ فَحَكَم بضعفهِ في «ضعيف الجامع وزيادته» فإلى الله المشتكى»!!!

نَعَم واللهِ، فإلى اللهِ المُشتكى مِن بَتْرِ المُبطِلين، وتحريف الغالين، وجَهْلِ المُتطاولين!

لَقَدَ بَتَرَ هذا (الخسَّافُ) جُملةً مِن الحديثِ الذي صدّر به كلامَه ليوهِمَ أنّه والآخَرَ حديثٌ واحدٌ، بينما هما في الحقيقةِ حديثان يختلفان سَنَداً ومتناً :

فأمّا السند؛ فالحديثُ المُضعَف مرويٌّ مِن مُرْسَل عطاءٍ في «طَبَقات ابن سَعْد».

(١) وقد قال (الخسَّاف) : «صحّحه الألباني»!!

(٢) لِمَا ستعرفه بَعْدُ.

والحديثُ الثاني : له طُرُقٌ عدّة وشواهدُ تُقَوِّيه، كما فصَّله شيخُنا في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١١١٣).

وأمّا المتن : فالحديثُ المضعَّفُ فيه زيادةٌ ليس لها أيُّ شاهدٍ، وهي : « . . فإنّه مِمّا يُسَلّي بنفسِ المُصاب»!

وقد بَتَرها (الخسَّاف) لينصب[1] دعوىَ التناقُض بين الحديثين، كاذباً بزعمِهِ أنهما واحدٌ، بينما هما اثنانِ!!

«فتأمَّلوا يا قوم»!

٢٥ ـ أورد (ص ١١٢) حديثَ عُقبة : «مَن تعلّم الرمي ثم تركه فقد عَصَاني» :

ثم قال (الخسَّافُ): «وفي لفظ: «فليس منّا» رواه ابن ماجه، صحّح الألبانيُّ الحديثَ في «صحح ابن ماجه». . فقال: «صحيح بلفظ: فليس منّا»، ثم رأيتُه قد ضعف الحديثَ في «ضعيف الجامع وزيادته». . فقال: «ضعيفٌ». .

قلتُ : ماذا عسىٰ أن نقول بأيِّ غويٍّ مَخْذول؟ استسهل التحريفَ في النقول، والتَّلْبيسَ على العقول؟

فكيف إذا كَذَبَ وافْتَرىٰ، كما سَترىٰ:

فقولُ شيخنِا في «صحيح ابن ماجه» : «صحيح بلفظ : فليس مِنّا»، يُفهِم بجلاء ضعفَ لفظ «فقد عَصَاني»، وهو عينُ ما قد ضعّفه في «ضعيف الجامِع» بخلافِ ما أوهمه ولَبَّس به (الخسَّاف) الماكر، تَضْليلاً وتحريفاً، طاوياً ذِكْرَ اللفظِ المُضَعَّف!!

---

(١) وقد استسهل (النَّصْبَ) كما قُلنا سابقاً!!

فما هي أحرىٰ الأوصاف بهذا الغَوِيِّ (الخسَّاف)؟

آلتضليلُ والتلبيسُ والخِيانةَ؟! أم الجهلُ والغفلة والغُرور؟

لعلَّ المغْرورين بـه يكتشفون حقيقتَـه، فتُظهـر لهم فِعالُـه سريرتَه.

وَبَعْـدُ:

فهذا مِعْشار ما أورده هذا المِعْثار(١)، فماذا لو تتبَّعْنا سـائرَ تحريفاتهِ، وكشَفْنا جميعَ تلبيساتهِ، لَطَال بنا ـ إذاً ـ المقام، وتَضاعَفَ مِنَّا الكلام.

وما ذَكَرْتُه غَيْضٌ مِن فَيْض جهلهِ، ونُقطةٌ مِن باطلِ بَحْرِهِ، كافيةٌ ـ إن شاء الله ـ لِقَطع تَمْويههِ مِن نَحْرِهِ.

وهو كاشِفٌ ـ بمنّةِ الله ـ لما قبلَه وبعده مِن تَضْليلٍ وتَغْرير، والبَعْرَةَ تدلُّ على البعير، رُغم أنفِ كلِّ جاهلٍ ثَبير!

فلعلَّ هذا الكتـاب، يُميطُ عن جهلِ المتعـالمين النِّقاب، ويفتح لعقولِ المُغْتَرِّين بهم الباب، ويُثْلجُ ـ بالحقِّ ـ صدورَ ذوي العقولِ والألباب.

أُفٍّ لكم أيُّها المبتدعة الجاهِلون! لقد أضَعْتم أوقاتَنا بتتبُّع مخازِيكم وتلبيساتكم! أَلَمْ يأْنِ لكم أنْ تَتُوبوا وتَؤُوبوا؟

وأنتم أيُّهـا المُسْتَخْفُون الجُبنـاءُ! الـذين تَمُدُّون أيـديَكم الراعشَةَ إلى السَّفَهةِ الجُهلاءِ:

---

(١) فكيف لو أوردتُ أغاليطَه وأباطيلَه المنشورة في تسويداته الأخرىٰ التي يتكثّر بها.

لا تكُونوا زَرْعاً للشَّيْطانِ في كُلِّ أرضٍ تَحِلُّون فيها!

لا تكُونوا كالطُّيور المُهاجرَةِ، تأكُلُ مِن أرضٍ وتَضَعُ بيضَها في أرضٍ أخرىٰ بعيدة!

لقد ـ واللهِ ـ بَانَ عُوارُكُم، وانْفضَحَتْ أسرارُكُم، وانكشَفَتْ سَوْآتُكم، وَمَلأْتُم أجوافَ أقلامِ غيرِكم بكثيرٍ مِن جهلِكم، وكُنْتُم كالنَّوَائِحِ المُسْتَأْجَرةِ، باذِلِينَ رخيصَ علمِكم لِتنَالوا بـه أتاواتٍ ساقطةً فوقَ دُروجِ غيرِكم!!

كفاكم تَغْريراً ببهارجِ الألفاظ!

كفاكم تَلْبيساً بمحاسنِ الأسماء!

كفاكم تَمْويهاً بزخارف الألقاب!

فإنَّ أمرَكم في هذا كُلِّه مكشوفٌ لنا، كأنَّما هو صفحةٌ مِن كتاب، ليس دونَها حجاب:

ألقـابُ مملكـةٍ في غَيْـرِ مـوضِعِهـا
كـالهِرِّ يَحْكي انتفـاخـاً صـولةَ الأَسَـدِ

فعليكم بالإنصاف، مبتعدين عن الاعتساف، مُتَجَنِّبين كُلَّ جهولٍ مخذولٍ (خسّاف)!

فبهـذا ـ وبهذا فقط ـ تنشـرحُ صدورُكم للحقّ، وتعـرفـون حقيقة العلمِ، وتعلمونَ صَفَاءَ الصِّدْقِ.

ثم بَعْدَ هذا وذاك، أقولُ لِكُلِّ (خَسَّاف) أفَّاك:

فإنْ عُدْتَ واللهِ الذي فوقَ عرشِهِ
مَنَحْتُكَ مَسْنُونَ الغِرارَيْنِ أزرقا

فإنَّ دواءَ الجَهْلِ أن تضربَ الطُّلىٰ
وأنْ يُغْمَسَ العِرِّيضُ حتى يُغَرَّقا(١)

والله ربُّنا سبحانه يقولُ: ﴿وإنْ عُدْتُمْ عُدْنا﴾ تَبْكيتاً ووعيدا، تقريعاً وتنديدا.

أيُّها الأغمارُ السَّادِرون:

اصْدُقوا مَعَ أنفسِكم، تَرَوْا حقائِقَ مُقَدَّميكم بلا نُقوش، وصُوَرَ مُعَظَّميكم بلا رُتوش!

فإلىٰ متىٰ الغفلةُ؟

وإلىٰ متىٰ الغرورُ؟

وإلىٰ متىٰ العصبيَّةُ والتقليد؟

والله سبحانَه ـ وحدَهُ ـ الهادي إلى النَّهْجِ السَّديد، والمَهْيَع الرَّشيد.

إلى هُنا اسْتَرَاحَ القَلَمُ مِن الجَرَيان، وهَدَأَ مِن تتبُّع زُيوفِ ذوي الهَذَيان، وَوَقَفَ مِن نقض فِرىٰ أهلِ المَيْنِ والبُهتان.

فَهذا الحقُّ ليس بهِ خفاءُ   فَدَعْني مِن بُنَيَّاتِ الطَّريقِ

---

(١) وحتى تفهمَ ـ يا مَن لا يفهم ـ أشرحُ لك قائلاً: «مسنون الغِرارَيْن»: هو السيفُ الحادُّ، و«الطُّلىٰ»: أصلُ الأعناق، و«العِرِّيض»: هو الذي يتعرّض للناس بغير حقٍّ.

وصلّى الله وسلّم على نبِّينا محمد رسولِه وعْبدِه، وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ وَوَفْدِهِ، ومَن سارَ على نهجِهِ مِن بَعْدِهِ.

﴿فَسَتَذْكُرُونَ مَا أَقولُ لَكُم وَأُفَوِّضُ أَمْرِي إلىٰ اللهِ﴾

كَتَبَـــهُ

راجي رحمة اللهِ العليَّ

أبو الحارث الحلبيِّ الأَثَريّ

عفا الله عنه بمنه

في خامسِ المجالسِ لخمسةِ أيَّام

باقيةٍ مِن شوّال سنةَ إحدى عشرة

وأربع مئة وألف للهجرة

محتويات الكتاب